



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

ضيف العدد: **عبد الرؤوف سماني**



نتيجة تردي الأوضاع في القطاع الصحي ووفقا لتوجه الدولة الليبرالي، عمدت هذه الأخيرة في خطوة جديدة لحل مشكل الصحة ببلادنا إلى ماسمي الانفتاح على الراسمال الأجنبي

أبرز سمات الوضع السياسي الراهن بالمغرب ومهام قوى التغيير

المسار الثوري في السودان

الموقف من المرأة في الحوار العمومي في تونس وفي المغرب

طلبة كلية الطب يواصلون معركتهم رغم ظروف الوباء

قطاع الصحة العمومية... عجز مزمن نحو انهيار شامل



الشباب ثروة الشعب، لا إهدارها

كلمة العدد

ودينامية متجددة تضع أمامها المهام والواجبات النضالية الأساسية التالية:

1 - تحتاج هذه الحركة الاحتجاجية إلى التنظيم الواسع وحشد الدعم والقوى حتى تصبح قوة وازنة في الساحة السياسية والاجتماعية؛ وكلما كبرت هذه الحركة، كلما أسمعت صوتها لباقي مكونات الشعب وشجعته على الالتحاق بالدينامية النضالية لأن كل الأسر الكادحة معنية مباشرة بموضوع الشغل ومحاربة البطالة.

2 - لكي تتقوى هذه الحركة النضالية يجب على القوى المناضلة أن تساعد الفئات المنخرطة في النضال على تشكيل تنظيماتها الواسعة تسهر على التعبئة ورص الصفوف ومنع التكسير الذي تقوم به أجهزة الدولة القمعية ووحدات تكسير الإضرابات وتفكيك الوقفات والمظاهرات. وكلما تشكلت هذه التنظيمات المستقلة لأية فئة منخرطة في الحركة الاحتجاجية، كلما ظهرت الحاجة الماسة والضرورية لتشبيكها مع التنظيمات المستقلة لفئة اجتماعية أخرى، وهكذا دواليك حتى يتم ربط كل هذه التنظيمات المستقلة ببعضها البعض وتنجح في التنسيق في ما بينها وعلى قاعدة الديمقراطية المباشرة للجماهير المناضلة.

3 - يتوجب على القوى المناضلة من نقابات وأحزاب سياسية أن تقوم بما تمليه المستجدات النضالية وعلى رأسها إسناد هذه الحركة النضالية وجلب الدعم السياسي والنقابي وفتح معارك مباشرة مع الدولة قصد إجبارها على الاستجابة السريعة للمطالب العادلة للجماهير المناضلة، وفتح نقاش شعبي واسع حول البدائل الحقيقية لكل هذه الاختيارات الفاشلة لنظام أفسد البلاد ونهب ثرواتها وأهدر أعلى ثروة يملكها شعبنا ألا وهي ثروة الشباب الذي وصل إلى حالة الإحباط واليأس تدفعه إلى الانتحار أو الهروب إلى الخارج متحديا مخاطر الموت والهلاك.

إن الهبة النضالية الحالية لجموع الشباب تعبر عن كون هذا الشعب حي وهو مستعد للتضحية من أجل حقوقه المشروعة وأنه يتلمس طريقه نحو الإطاحة بالاستبداد والاستغلال.

أقدمت الحكومة على فرض شرط عدم تجاوز سن 30 سنة لكل من يتقدم لمباريات التوظيف التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل وغيرهما. وهو شرط تمييزي، يضرب حق المساواة بين المواطنين والمواطنات؛ إنه شرط لا يعتمد على أية حجة معقولة ومقبولة، اللهم الرضوخ لإكراهات التدبير المفلس لصاديق التقاعد. وضعت وزارة التربية والتعليم هذا الشرط لتغطي على قرارها بإلغاء التوظيف العمومي وفرض الوظيفة بالعهدة في إطار مشروع القضاء على المدرسة العمومية، وتخلص الدولة النهائي من واجباتها في هذا القطاع تمهيدا لتعميمه على باقي القطاعات العمومية الأخرى.

بهذه القرارات الضالمة تكون الدولة قد اختارت سياسة كسر العظم مع فئات واسعة من جماهير شعبنا الكادحة وهم الشباب المعطل والحركة الطلابية والحركة التلاميذية. عند البحث في الأسباب التي جعلت الدولة تقدم على هذه الخطوة البنيسة نجد أمرين اثنين؛ الأول، يتمثل في عدم توفر هذه الدولة الفاشلة على أية إرادة لتطبيق سياسات جريئة تسمح بتوفير مناصب الشغل المنتج والذي تحتاجه بلادنا في العديد من المجالات. والأمر الثاني، يتمثل في أن الدولة البولييسية تعتقد بأن وضع الترددي واليأس والإحباط المعمم في البلاد يكون قد أعطى مفعوله المرتقب وهو شل حركة أية هبة يمكنها أن تتصدى لمثل هذه المبادرات الفلسة.

إلا أن الرد الشبابي الجماهيري الواسع لم يتأخر، فانتفضت العديد من المواقع الجامعية ومواقع حركة المعطلين المنظمة تنظيما قويا وصلبا. انتفضت جماهير الشباب وخرجت في مسيرات ضخمة أعادت للشارع وهج حركة 20 فبراير، ورفعت الشعارات تقدم المطالب العاجلة وعلى رأسها إلغاء كل تلك الاجراءات الضالمة والفسادة، وفتح المجال لإجراء المباريات أمام الجميع من أجل الوظيفة العمومية والتخلي عن التوظيف بالعهدة المذلة والممهدة لهشاشة الشغل وتلصص الدولة من واجباتها تجاه شغيلة قطاع التعليم.

فعلى قاعدة هذا الرد الحازم والنهوض القوي للمعنيين والمتضررين، انخرطت المنظمات السياسية المناضلة في حركة

الجبهة المغربية تدعو الأطر التربوية لتخليد اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين

الذي أقرته منظمة الامم المتحدة سنة 1977 بفضل كفاح الشعب الفلسطيني وتضامن حركة التحرر والقوى المناهضة للصهيونية على الصعيد العالمي، يزداد أهمية فيما يتعلق بمستقبل انتزاع حقوقه التاريخية المشروعة في عودة اللاجئين الى ديارهم وبناء دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

بمختلف الاشكال الممكنة وخاصة تشجيع التلاميذ على القيام بانشطة تعريفية بالقضية الفلسطينية من خلال انديتهم بمختلف المؤسسات التعليمية الامر الذي يتطلب تظافر جهود الجميع. كما تتوجه للفصائل الطلابية لتنظيم أنشطة بهذه المناسبة بالطريقة التي تراها مناسبة. هذا وتؤكد الجبهة أن هذا اليوم المهم

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تتشرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع التوجه مرة أخرى بهذه الرسالة وهي بمثابة نداء حار الى النقابات التعليمية والتنظيمات الجمعوية للأطر التربوية والادارية والمفتشين التربويين وجمعية حقوق التلميذ قصد تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، 29 نونبر

الجبهة الاجتماعية المغربية تندد بالزيادات الصاروخية في أتمنة المواد الأساسية

جواز التلقيح وتسقيف سن التوظيف في قطاع التعليم وللأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد فضلا عن النضالات المستمرة للطبقة العاملة والمعطلين وساكنة الاحياء الشعبية في المدن والمناطق المهمشة في البوادي.

لهذا فان لجنة المتابعة وانطلاقا من وعيها بخطورة هذه الهجمة، فانها اذ تعبر عن رفضها لهذه السياسات وكافة القرارات الرجعية والتراجعية وعن تضامنها مع كافة الفئات والتنظيمات المناضلة،

واذ تحيي عاليا النضالات الجارية وتثمن الطابع الوحدوي لعدد منها، فانها تدعو فروعها الى: 1. تخليد اليوم العالمي لحقوق الانسان (10 دجنبر 2021) بوقفات احتجاجية في سائر المناطق ضد الغلاء وتغول المخزن والاجهاز على الحقوق والحريات.

2. تسطير برامج واتخاذ مبادرات نضالية محلية تستجيب لمطالب المواطنين والمواطنات بما في ذلك النضال ضد الغلاء الفاحش للمعيشة الذي يعم بلادنا ويمس كافة الفئات الشعبية.

3. الانخراط في المبادرات النضالية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وعلى راسها الاحتجاجات التي ستنظمها بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

اجتمعت يوم الاثنين 22 نونبر لجنة المتابعة الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية تدارست خلاله تطورات الاوضاع العامة في بلادنا وسبل تطوير أداء الجبهة.

ومن أبرز المستجدات الزيادات الصاروخية في أسعار عدد من المواد الاساسية واستمرار التضيق والقمع وضرب الحقوق والحريات والاجهاز على المكتسبات.

فبعد فرض جواز التلقيح ضدا على قرار الدولة نفسها باعتبار التلقيح اختياري، اقدمت وزارة التربية الوطنية على قرار لاشعبي وهو تسقيف سن التوظيف بهذه الوزارة وكذا انصياعها لضغط وابتزاز لوبي التعليم الخصوصي عبر رفض توظيف أساتذة التعليم الخصوصي الا بموافقة مشغليهم.

واجمالا، فان الحكومة الحالية ماضية في تطبيق نفس السياسات الليبرالية المتوحشة كما الحكومات السابقة. فالامر يتعلق باختيارات طبقية ثابتة عابرة للحكومات، حيث الهاجس المسيطر هو مصالح الراسمال. وقد تم ترجمته على مستوى قانون المالية باجراءات عدة منها تخفيض الضريبة على الشركات مقابل تكريس هشاشة الشغل والبطالة التي وصلت مستويات غير مسبوقة وغياب اجراءات اجتماعية ملموسة لفائدة الجماهير الشعبية.

مقابل هذه الهجمة المسعورة تعرف بلادنا نضالات هامة: نضالات شعبية وطلابية عارمة ضد



لا بد من المقاومة الشعبية

طنجة

تذمر عمال "رونو" من اتفاق في غيابهم

حسب رسالة لأحد عمال شركة رونو بطنجة فإن إدارة الشركة قد قامت بخصم يومين في الشهر من أجور العمال والمستخدمين تحت مبرر التضامن بعد الاتفاق بين الإدارة والنقابة "تحت



الطاولة" حسب قوله. وتشير الرسالة إلى التذمر الواسع وسط العمال والمستخدمين الذين أصبحوا واعين بمخططات الإدارة وتواطؤ النقابة معها ضد مصلحته. وتدعو إلى عدم السكوت عن هذا الوضع الذي يقصي العمال ويستفيد منه البعض من مسيرين ومتملقين حسب وصف الرسالة.

للإشارة فإن مصنع رونو بطنجة يشغل حوالي 9000 عامل يعانون من كثافة الاستغلال في الوقت الذي تحقق فيه الشركة الفرنسية أرباحا خيالية مع الارتفاع المتواصل للإنتاج حيث احتفلت مؤخرا بوصول إنتاجها إلى 2مليون و150 ألف سيارة.

تييفلت

عمال شركة "سافران" يخوضون معركة الكرامة

الليلي والتعويض عن التنقل...

ويشير بيان للاتحاد الإقليمي للخميسات التابع للاتحاد المغربي للشغل أن الشركة تسجل بوضوح تحسن جديد لأنشطتها مما يؤكد أن تحقيق أهدافها لهذه السنة أصبح مؤكدا، لذلك فهو يحمل إدارة فرعها بتيفلت مسؤولية إفشال الحوار ورفض الاستجابة للملف المطبوع للعمال/ات ويرفض سياسة التماطل والمنورة وتقديم الوعود والأوهام واللجوء إلى مبررات واهية تناقض النتائج الإيجابية المحققة للشركة.

قرر عمال وعاملات شركة "سافران" الفرنسية في جمعهم العام بمقر الاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 13 نونبر 2021 خوض معركة الكرامة والدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية ابتداء من يوم الجمعة 19 نونبر 2021 لمدة ساعتين لكل فوج وذلك من أجل الزيادة العامة في الأجر بنسبة 10٪. حسب اتفاق إبريل 2019 بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات والزيادة السنوية الخاصة بالمردودية والإنتاجية والجودة والتحفيز والرفع من منح تدمرس الأطفال وعيد الأضحى والعمل

العمال الزراعيون وشغيلة القطاع الفلاحي يصعدون الاحتجاج في العديد من المواقع

3 - استنكرت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) في بيان لها بتاريخ 15 نونبر 2021 تماطل الإدارة في صرف مدرك الزيادة الأخيرة في الأجور واستهتارها بانتظارات وحقوق شغيلة القطاع، وأكدت على إلزامية حياد الإدارة فيما يخص الامتحانات ضمانا للشفافية والنزاهة والإنصاف، وذكرت فيه بظروف العمل الكارثية في عدة مراكز للاستشارة الفلاحية وبضرورة التوزيع العادل لفائض التعويضات الجزافية لسنة

1 - نظم عمال الضيعات الفلاحية ببوعنان مسيرة احتجاجية في اتجاه مفتشية الشغل بتاريخ 17 نونبر 2021 للمطالبة بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل.

- اصدر فرع أولاد تايمة التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) بيانا بتاريخ 11 نونبر 2021 يخبر فيه بقيام إدارة تعاونية محطة التلغيف "صوفيا سود" بطرد العمال والعاملات بدون إنذار مسبق ورفضه الحوار مع ممثليهم النقابيين.



2021 وتسوية مدرك التعويضات الجزافية للمستخدمات خلال فترة الأمانة منذ سنة 2017...

كما يخبر بان العمال/ات قد قرروا برنامجا نضاليا سيبدأ بوقفة احتجاجية انذارية أمام باب التعاونية يوم الخميس 18 نونبر تتلوها مسيرة مع اعتصام أمام إدارة التعاونية.

4 - أصدرت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) بيانا بتاريخ 16 نونبر 2021 ثمنت فيه النضال الوحدوي لشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ودعمها اللامشروط مع المطالب العادلة للعمال/ات الزراعيين وتضامنها مع عمال شركة "أملاك اوملالة" ضد محاكمتهم السورية بتهمة عرقلة حرية العمل طبقا للفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، ومع شغيلة المكتب الوطني للسلامة الصحية وكافة شغيلة القطاع الفلاحي ومع نضالات الطبقة العاملة.

2 - أصدرت النقابة الوطنية للعمال والزراعيين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) بيانا بتاريخ 12 نونبر 2021 جددت فيه التأكيد على مطالبها العاجلة.

ودعمها المطلق لنضالات العمال/ات الزراعيين/ات داعية إياهم إلى استئناف التعبئة على الصعيد الوطني لإطلاق حملة وطنية جديدة تعرف بأوضاعهم المزرية وتفضح المسؤولين عنها، ومطالبة بتحقيق مطالبهم وتنفيذ التزام الحكومة والباطورنا بإلغاء التمييز في الأجور والزيادة في الحد الأدنى للمعاش ومنددة بسعي الحكومة فرض الهشاشة في التشغيل والتخلي عن ضمانات احترام الحد الأدنى للأجر وساعات العمل والشغل القار وتميرير القانون التكميلي للإضراب وقانون التحكم في النقابات...

- يخوض عمال ضيعة "اكري مكاوي" ببني ملال المنضون في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اعتصاما منذ أسبوع يطالبون عبره تمكينهم من حقوقهم كاملة والتصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الاحتقان في تصاعد بقطاع التعليم

التعليم المزمع إجراؤها يوم 11 دجنبر 2021.. كما دعت جميع الأساتذة إلى تأجيل تسليم نقط الفرض الأول للإدارة والاستمرار في مقاطعة مسار والزيارات الصفية.

- كما خاضت التنسيقية الوطنية للأساتذات والأساتذة ضحايا تجميد الترقيات اضربا وطنيا يومي 9/10 نونبر 2021 ووقفة أمام مصلحة الموارد البشرية بالرباط بتاريخ 17 نونبر 2021 واضربا وطنيا يومي 23 و24 نونبر 2021 احتجاجا على عدم صرف المستحقات المالية للترقية والتعويضات المتأخرة لسنوات وعدم تحيين الوضعيات الإدارية للمتضررين.

للإشارة فإن الحكومة قد علقت صرف مستحقات الترقية والتعويضات في قطاع التربية الوطنية تحت مبرر جائحة كورونا وكونها ترهق ميزانية الدولة حسب تصريحات بعض المسؤولين وهو مؤشر على نية الحكومة في ضرب الحق في الترقية.

تحوض التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد سلسلة من المعارك النضالية من إضرابات وانزالات جهوية وإقليمية خلال شهر نونبر 2021 في إطار مواصلة نضالها



ضد التعاقد ومن أجل الإدماج في الوظيفة العمومية وضد قرار وزارة التربية الوطنية بشأن تحديد سن اجتياز مباراة التعليم في 30 سنة. وفي هذا السياق دعت التنسيقية في بيانها الوطني الصادر في 22 نونبر 2021 جميع الأساتذة وطرد الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي والإداري واطر الاقتصاد إلى مقاطعة حراسة مباراة

الحركات الاحتجاجية المتصاعدة تواجه بالقمع والاعتقالات

الركراكي وغزلان مهراش المتابعات في حالة سراح.

وقد جاء اعتقال ومحاكمة الشاب محمد والشابات الأربع بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية ضد قرار الحكومة فرض جواز التلقيح بتاريخ 27 أكتوبر 2021.

- اعتقلت السلطات العمومية في عدة مدن العديد من المواطنين/ات المشاركين في الاحتجاجات على فرض جواز التلقيح ومنها اعتقال 7 في مدينة طنجة تم اختطافهم من أماكن متفرقة وتم وضعهم تحت الحراسة النظرية.. وقد إطلاق سراح ستة منهم/ن ليتابعوا في حالة سراح، بينما تم الإبقاء على معتقلة لتتابع في حالة اعتقال.

شهدت العديد من المدن المغربية احتجاجات شعبية قوية ضد القرارات الحكومية المتعلقة بجواز التلقيح والغلاء وتسقيف المشاركة في مباراة التعليم في 30 سنة. وقد ووجهت هذه الاحتجاجات بقمع همجي كبير من طرف الأجهزة القمعية المخزنية وبحملة اعتقال واسعة في صفوف المحتجين/ات والمناضلين/ات ومتابعة العديد منهم/ن اما في حالة اعتقال أو في حالة سراح. وهكذا:

- أصدرت المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 12 نونبر 2021 حكما قاسيا بشهر حبس نافذ في حق الشاب محمد الصهباني المتابع في حالة اعتقال، وبشهرين موقوفة التنفيذ في حق الشابات منار كمان وحفيظة

الشبيبة المغربية تنفجر في وجه المخططات الطبقيّة التي تستهدف مكتسباتها وحقوقها

كتعبير من الشعب المغربي عن رفضه لسياسة الاستبداد والتفقير والتي وصلت مستويات غير مطاوعة في ظل جائحة كورونا في الوقت الذي تفتني فيه الأقلية الطبقيّة المسيطرة بشكل فاحش من خلال الاستغلال والنهب والرشوة والاحتكار والتهرب الضريبي مستغلة نفوذها وتحكمها في السلطة وأجهزة الدولة.

إن انخراط فئات واسعة من الشباب والنساء والكادحين في هذه النضالات هو مؤشر على اندلاع حراك شعبي جديد يفرض توفير سبل استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه في إسقاط المخططات الطبقيّة الرجعية التي تحاك ضد الشعب المغربي، وهذه مسؤولية جميع القوى المؤمنة بالتغيير وبالمصالح والطموحات الشعبية.

تشهد مختلف مدن ومناطق المغرب انفجار نضالات قوية ومتواصلة تتخذ أساسا شكل مسيرات ضخمة يقودها الشباب والشابات من طلبة ومعطلين وأساتذة فرض عليهم التعاقد وغيرهم ضد القرارات التي أصدرتها الحكومة المخزنية مؤخرا والتي تندرج في إطار الهجوم الطبقي للنظام المخزني على مكتسبات وحقوق الجماهير الشعبية في الشغل والعيش الكريم والحرية والتي من أبرزها فرض جواز التلقيح وتحديد سن المشاركة في مباراة التعليم في سن الثلاثين وموجة الغلاء الصارخة بسبب الارتضاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

ويأتي هذا الزخم النضالي الجديد، رغم القمع والاعتقالات والإرهاب المخزني

مسيرة احتجاجية لساكنة تندرارة تطالب بحقها في الخدمات العمومية

ومواكبة تنفيذها. وفي هذا السياق تم تنظيم لقاء تواصل بالجماعة القروية بين الساكنة وأعضاء المجلس القروي ورئيس المجلس الإقليمي والنائب البرلماني تحت إشراف السلطة المحلية ركز فيه ممثلو الساكنة على مطالب رفع التهميش والإقصاء المجالي والاقتصادي والثقافي عبر تنمية حقيقية وعاجلة. وفي السياق أيضا تم تنظيم لقاء تواصل بين الساكنة وعضو من المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تم فيه التأكيد على ضرورة تمتيع الساكنة بحقوقها الأساسية التي تضمن كرامتها في التعليم والصحة والشغل والأرض وغيرها.

نظمت ساكنة تندرارة والظهرة بإقليم فكيم مسيرة بين مقري القيادة وجماعة تندرارة بتاريخ 10/11/2021 عرفت حضورا وازنا وخاصة من طرف الكسابة الرحل وشباب البلدة احتجاجا على التهميش والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تعيشها المنطقة من فقر وبطالة وبؤس اجتماعي ومعاناة الكسابة مع غياب الدعم ومشكل الشعير المدعم وتردي الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل... الشيء الذي يفاقم من ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية وسط الشباب.

وقد توجت المسيرة بعقد لقاء مع ممثلي المجلس القروي وقائد الجماعة حول مطالب الساكنة أعطيت فيه وعود بتلبية هذه المطالب وتشكيل لجنة لتتبع



بسبب دفاعهم عن الحق في الأرض مواطنون أمام المحاكم

معتقلي الخمسة قبيلة الزرقان بإقليم كرسيف. حيث تم الحكم على محمد الرديل ب 6 أشهر حبسا نافذا والمعتقلين الأربعة الآخرين ب 4 أشهر لكل واحد منهم. وللتذكير فان اعتقالهم ومتابعتهم جاء على خلفية تشبث قبيلة الزرقان التي ينتمون إليها بأراضيها الجماعية التي تم نزعها منهم لتفويتها بدون وجه حق لأحد المستثمرين.

3 - وقد دخل ثلاثة معتقلين وهم محمد الزروالي وعزيز الزركاني وسفيان الكمي في إضراب مفتوح عن الطعام منذ 19 نونبر 2021 احتجاجا على الأحكام القاسية التي صدرت في حقهم.

حسب بلاغ لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بينسليمان فانه تم اعتقال المواطن مصطفى سرحان وصهره يوم الأربعاء 10 نونبر 2021 وتقررت متابعتهم في اعتقال على خلفية تشبثهما بالأرض الفلاحية التابعة للدولة والتي ظلوا يستغلونها لأكثر من 60 سنة والتي أصدرت المحكمة حكما بإفراغهم منها. ويشير البلاغ إلى أن خلفية هذا الإفراغ هو تفويت الأرض لشركات فلاحية.

1 - وقد تمت أولى جلسات محاكمتها ابتدائيا بالمحكمة الابتدائية ببرشيد بتاريخ 16 نونبر 2021. وتم تأجيلها إلى يوم 23 نونبر 2021.

2 - تم النطق بالحكم في حق

أزمور

احتجاجات على ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء وتدني الخدمات

من جراء الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب وتدني خدمات الصرف الصحي من اختناقات للبالوعات وخاصة مع سقوط الأمطار وتحول أحياء المدينة وشارع محمد الخامس على الخصوص إلى مستنقعات للمياه الآسنة.

ولم يفت التنسيقية التنديد بموجة الغلاء من جراء الارتفاع الصاروخي لأسعار السلع الغذائية والتي تضرب في العمق القدرة الشرائية للمواطنين، مطالبة بالتراجع عن هذه الزيادات.

استمرارا في برنامجها النضالي والذي جسدت أولى خطواته بعد تأسيسها في الاحتجاج على تدهور الأوضاع الأمنية قامت تنسيقية "أزمور التي نريد" بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بأزمور بتاريخ 15 نونبر 2021 تنديدا بالارتفاع المهول لفتاوير الماء والكهرباء الذي تنهجه الوكالة من خلل اللجوء إلى حيلة التماطل في مراقبة العدادات والتلاعب بالأشطره.

وبتدني الخدمات التي تقدمها للزبناء



المعطلون يصعدون الاحتجاج من أجل الحق في الشغل

شوارع المدينة بتاريخ 24 نونبر 2021. وقد انخرطت فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والشغل والتنظيم عبر تنظيم أشكال نضالية متنوعة من وقفات

يخوض المعطلون وخاصة في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب معركتهم المتواصلة من أجل الحق في الشغل والتنظيم عبر تنظيم أشكال نضالية متنوعة من وقفات



التلقيح والغلاء وضد قرار وزير التربية الوطنية القاضي بإقصاء الشباب أكثر من 30 سنة من اجتياز مباراة التعليم.

احتجاجية واعتصامات ومسيرات. وفي هذا الإطار دخل مناضلو/ات فرع الجمعية بوجدة في اعتصام مفتوح أمام مقر ولاية الشرق منذ 21 نونبر 2021. كما نظم معطلو بني تيجت مسيرة جابت

مراكش

الجمعية تطالب بإحضار ومحاكمة "البيدوفيل" الكويتي

الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش إلى يوم 25 يناير 2022. ويطالب الضرع بإقرار العدالة وإنصاف الطفلة الضحية ومعها المجتمع وعدم إفلات المتهم الذي اعترف بالمنسوب إليه من العقاب.

يوصل فرع الجمعية بمراكش الترافع كطرف مدني في ملف البيدوفيل الكويتي الذي قام باغتصاب الطفلة ه ج وتم تمثيحه بالسراح المؤقت من طرف المحكمة مما سمح له بالضرار إلى بلده الكويت. فمرة أخرى تم تأجيل الملف للمرة 16 من طرف غرف



خنيفرة

معاناة مرضى القصور الكلوي

الفرقة القضائية بسرية درك خنيفرة ولم تفعل على أرض الواقع لحد الآن.

قرر المجلس الجماعي بخنيفرة في جلسة 16 نونبر 2021 المصادقة على تحويل مركز تصفية الدم إلى المستشفى

تجدر الإشارة إلى أن الجمعية



الإقليمية لمساندة مرضى القصور الكلوي سبق لها رفع شكاية كيدية ضد الرفيق كبير قاشا عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسبب مساندته لنضالات مرضى القصور الكلوي وفضحه لاختلاسات أموال المرضى من طرف مسؤولي تلك الجمعية المضروض فيها خدمة المرضى وليس سرفقتهم.

الإقليمي بميزانية 7 ملايين درهم. ويأتي هذا بعدما تم اختلاس مالية الجمعية الإقليمية لمساندة مرضى القصور الكلوي وتعميق معاناتهم. وهو ما كان موضوع شكاية تقدم بها مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لكل من النيابة العامة بإبتدائية خنيفرة التي قامت بحفظها، ووزارة العدل التي أحالتها على

أبرز سمات الوضع السياسي الراهن بالمغرب

ومهام قوى التغيير

محمد شويبا

على ادارة الصراع السياسي وقيادته و الى جانبه هناك ماركسيين ويساريين غير منظمين تقتلهم الانتشارية يوميا رغم مبادرات النهج تجاههم للعمل سويا في اتجاه بناء حزب العمال والكادحين ... هناك ايضا الحركة الاجتماعية وهي حركة قوية وعمامة تشمل البوادي والمدن وفئات اجتماعية من معطلين واساتذة وسلايين و عمال مسرحين وغيرها لكن هذه الحركة الاجتماعية عضوية ومشتتة وتفتقد الى قيادة سياسية تشتغل ببرنامج وافق سياسي وهذا من صميم عمل الماركسيين المغاربة وشرط اساسي من شروط عودتهم ونهوضهم من جديد.

- ثانيا ما هي المهام المركزية المطروحة على قوى التغيير الحقيقية في البلاد وعلى راسها الاداة السياسية المستقلة اي حزب العمال وعموم الكادحين :

من الدروس المستقاة من السيرورات الثورية التي عرفتها المنطقة العربية والمغربية ان لا الاصلاحية ولا الاسلاموية بل ولا حتى الحركة الاجتماعية الديمقراطية قادرة على انجاز مهام التغيير بل ان الاسلاموية شكلت اداة للانقلاب على التغيير وثورة مضادة في يد الامبريالية والصهيونية والعسكر والاستبداد .. من الدروس ايضا هو ان ضعف اليسار وتشرذمه وحلقته وغياب تنظيمه ومرجعياته وبرنامجه واعلامه وخصوصا ارتباطه بالعمال والفلاحين والكادحين وقراء الشعب والنساء والشباب والمثقفين العضويين ... حتما يقود هذا الى هزيمة قوى التحرر والعمال والشعب كله ويجعله تحت رحمة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي فما المهام المركزية التي ينبغي مبادرتها من كل المناضلين التقدميين والاشتراكيين الحقيقيين ؟

* بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لتكون الاداة السياسية لقيادة التغيير الحقيقي ... ان نضال اليسار من اجل الديمقراطية قد استنفذ مرحلته سواء النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات او النضال الديمقراطي الجماهيري .. ازيد من ربع قرن مرت على عملنا من داخل الخط العلني الديمقراطي الجماهيري بالطبع راكنا خلالها مكتسبات مهمة على مستوى الاستمرارية الفكرية والادلوجية والسياسية في الاشتراكية والتحرر وعلى مستوى البناء التنظيمي وساهمنا في فرز الحقل السياسي في بلدنا وعزل المخزن وحلفاءه واتباعه وكشف تناقضاته واعطابه وتبعيته وساهمنا ولازلنا ايضا وبقوة في فرز واعادة بناء وتقوية الحركة النقابية المغربية والحركة الحقوقية المغربية وحاولنا حلحلة الحركة الطلابية كما كنا دائما الى جانب واحيانا في قلب الحركة الاجتماعية في الريف وجرادة وغيرها ومع العمال والفلاحين وساكنة البوادي والاحياء الشعبية والسلايين والاساتذة والمدرسة العمومية والصحة العامة والمعطلين... ان هذا التراكم وكل هذه التضحيات جديرة بان نواصلها والانتقال بها كمثقفين ديمقراطيين ثوريين الى بناء حزب العمال والكادحين الى جانب الطبقة العاملة من اجل التغيير الحقيقي المنشود ...

* الاستمرار في المساهمة في بناء ادوات الدفاع الذاتي للجماهير الى جانب هذه الجماهير وليس بدلها وتقوية وتجذير الحركة الجماهيرية عموما لانتزاع الحقوق والمصالح الفئوية والانانية حتى لا تستعملها الاصلاحية لتضليل واستعمال الجماهير ...

* الاستمرار في بناء التحالفات في الداخل والخارج مع كل الماركسيين والاشتراكيين واليساريين والديمقراطيين ومع كل من له مصلحة في التغيير ومع القوى الحية بعد تقييم التجارب السابقة لبناء الجبهات والمساهمة فيها ...

العسكرية ناهيك عن انشطة التجسس والاستعلام وجمع المعلومات والمعطيات والخرايط ...

* مزيدا من فتح مقدرات وثروات البلاد بحرية وفلاحية ومنجمية امام الراسمال العالمي عبر الخوصصة وصفقات التنقيب والشراكات والاستثمارات سواء مع القوى الامبريالية التقليدية كفرنسا واسبانيا او الولايات المتحدة او مع قوى رجعية واجرامية كاسرائيل والامارات ...

هذه السياسة الخارجية للنظام اليوم تعمل على وضع بلادنا في مركز التجاذبات والاستقطاب في المصالح الدولية مما سيعمق مزيدا من التبعية والنهب في بلدنا وعلى شعبنا ويهدد امننا واستقرارنا مع الجيران اقليميا و جهويا ...

اما على المستوى الداخلي ونظرا للسياسات والاختيارات اللاشعبية واغلاق الحقل السياسي فان الرفض الشعبي يتوسع كل يوم ضد الغلاء وتفكيك الخدمات الاجتماعية وتسريح العمال و هب الثروات خصوصا الارض كما تشهد بلادنا تنامي المعارضة السياسية الحقيقية وتنظيمها وتكتلها أكثر وذلك بتكوين لجان دعم الحركات بالريف وجرادة وزاكورة واوطاط الحجاج وتالسينت و بني تجيت ثم لجان دعم المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي من صحافيين ومدونين ويوتوبوز وتشكيل الجبهة الاجتماعية المغربية و جبهة دعم فلسطين وضد التطبيع وذلك لمواجهة الاستبداد المخزني وقمع الحريات واستغلال قانون الطوارئ الصحية ومقاطعة الانتخابات وتزوير الارادة الشعبية .. هذا الضغط الداخلي فرض على النظام ان يكشف عن جوهره الاستبدادي والته الامنية الرهيبة في قمع التظاهر السلمي والاضرابات والاحتجاجات الشعبية ومحكمة المعارضين السياسيين ومنعهم وتغييب الصحافيين المستقلين والذين ينتقدون السياسات القائمة ..

الوضع السياسي على مستوى المجتمع :

في قراءة الوضع السياسي الراهن على مستوى المجتمع من احزاب ومنظمات سياسية وجماهيرية وفاعلين اقتصاديين واعلاميين ومثقفين واكاديميين يمكن التمييز بين قطبين كبيرين عموما هما :

* قطب ملتف حول المخزن وتحالفه الطبقي ومتحكم في تناقضاته الذاتية الى الحد الادنى وهذا القطب يزكي كل اختيارات النظام التبعية وسياسته وتتنافس مكوناته على من يقدم الخدمة بشكل افضل ويتكون هذا القطب الاحزاب الادارية المخزنية المنشأ والاحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية والتي افلست سياسيا واخلاقيا وانتهت بالاندماج التام في بنية المخزن واختياراته وحتى رهاناته... ثم الجمعيات والهيئات المدنية المخزنية والتي تطورت عن جمعيات السهول والوديان مستفيدة من ريع البرامج المخزنية لاستقطاب بعض الشرائح الاجتماعية في البوادي والاحياء الهامشية من خلال مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهي استمرار لبرنامج الانعاش الوطني ايضا برامج الدعم الاجتماعي في الصحة والتعليم ومساعدة الارامل .. كما استطاع المخزن ان يلف حوله تيارات واسعة من الحركة الامازيغية وبعض النخب الحقوقية والاكاديمية والاعلامية...

* وقطب معارض ورافض للسياسات والاختيارات القائمة بهذا القدر او ذاك ويتكون من اليسار الديمقراطي الممثل بفدرالية اليسار الديمقراطي قبل انضراطها وخروج الحزب الاشتراكي الموحد تحت ضغط الانتخابات هذا اليسار الذي محكوما باوهام اصلاح المخزن من الداخل وبتسوية سياسية معه حول نظام الملكية البرلمانية وكأنه يعيد انتاج اطروحات الاتحاد الاشتراكي في منتصف سبعينيات القرن الماضي ..

ثم هناك اليسار الماركسي والذي يشكل فيه النهج الديمقراطي قطب الرحي بحث هو الاكثر تنظيما وقدرة

يسارع النظام التبعية في بلادنا الى التكيف مع المستجدات الجارية على الصعيد الدولي والجهوي والاقليمي من خلال سياسة خارجية تستند على اعادة التوقيع ضمن التناقضات الجديدة والمصالح العالمية المتميزة بتشكيل واستقرار اقطاب جديدة اضعفت القطب الامبريالي الامريكي الذي اعقب سقوط جدار برلين وانهيار تجربة الاشتراكية المطبقة. اما على الصعيد الداخلي فيمعن النظام في نهجه النيواوبرالي المتوحش عبر ما يزعم انه نموذج تنموي جديد عبر مزيد من رهن المقدرات الوطنية لفائدة الراسمال العالمي المتوحش ووكلائه المحليين من قوى الربيع والاحتكار واغراق البلاد في الاستدانة .. وايضا عبر تكريس الاستبداد المخزني وجوهره التحكمي المطلق في مواجهة المعارضين الحقيقيين وقوى الرفض الشعبي ...

فماهي أبرز سمات الوضع السياسي الراهن على مستوى النظام القائم وعلى مستوى القوى السياسية الفاعلة سواء من داخل جبة النظام او من داخل الحقل المضاد ؟

ثم ما هي المهام المركزية المطروحة على قوى التغيير الحقيقي في بلادنا ؟؟

اولا : أبرز سمات الوضع السياسي الراهن في المغرب :

يعيش نظام المخزن المأزوم مزيدا من الضغوط والاكراهات من النظام الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري والاستراتيجي المتحول وغير المستقر ويواجه ايضا وبالاخص ووضعا داخليا قويا ممثلا بتصاعد الحركة الاجتماعية القوية والمتنامية جراء انعكاسات الاختيارات السياسية اللاشعبية في ميدان الخدمات الاجتماعية خصوصا التعليم والصحة والشغل والسكن وايضا جراء القمع والقهر والتسلط ضد كل المعارضين الحقيقيين من يسار ماركسي منظم وغير منظم ويسار ديمقراطي والقوى الحية ..

فعلى المستوى الخارجي ونظرا للمتغيرات العالمية وظهور تناقضات واصطفافات جديدة بظهور اقطاب قوية منها القطب الصيني كأكبر قوة اقتصادية عالمية وروسيا كقوة عسكرية تجاه اوروبا حليفة امريكا وايضا في مناطق النفوذ الكلاسيكي للقوى الامبريالية خصوصا منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا الساحل اضافة الى الدول الصاعدة حقيقة كالبرازيل والهند وجنوب افريقيا وغيرها امام تراجع قوة امريكا وفشل مغامراتها في افغانستان وايران والعراق وسوريا واليمن وايضا في ظل تراجع حلفائها التقليديين كدول الاتحاد الاوربي خصوصا بعد البريكسيت .

هذه المستجدات العالمية ستفرض على النظام المخزني اعادة تموقعه ضمن هذه التناقضات والمستجدات الدولية من منطلق الضعف ومزيدا من التبعية والاذعان لنظام الراسمالية المتوحشة والاستعداد اللامشروط لخدمة مصالحها واجنداتنا الدولية والجهوية والاقليمية وذلك عبر مايلي :

* اتفاق ابرهامز بين امريكا والكيان الصهيوني وبعض الدول العربية منها المغرب الذي ذهب بعيدا في عملية التطبيع السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والاكاديمي

* التعاون العسكري والامني تحت غطاء مواجهة الارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وابرز تجليات هذا التعاون مناورات الاسد الافريقي على الاراضي المغربية وفي دورتها 17 سيتم نقل جزء منها الى السنيغال وهي من دول الساحل ايضا توقيع اتفاقيات بإنشاء قواعد اجنبية ببلادنا آخرها قاعدة عسكرية بافسو قرب الناظور بتعاون مع اسرائيل اضافة الى صفقات الأسلحة بالملايير والصناعات

قطاع الصحة العمومية ... عجز مزمن نحو انهياء شامل

القطاع الخاص . ورغم ذلك فهذا الأخير يستفيد من 80 في المائة من مصاريف نظام التأمين الصحي "الرميد" لأن المستفيدين من هذا النظام يجدون صعوبات في ولوج الخدمات الصحية العمومية لأسباب تأطيرية وتجهيزية وتدبيرية . إن هذا الوضع يطرح التساؤل المشروع عن حقيقة أهداف تعميم التغطية الصحية في إطار توسيع نظام الحماية الاجتماعية الذي تداولت الحكومة بعض مراسيمه في الأسابيع الأخيرة . إن وضع الصحة العمومية الحالي غير القادر على منح خدمة صحية ذات مؤشرات جودة تحقق العلاجات الضرورية لطالبيها لتؤثر على أن الخلفيات الحقيقية لتوسيع نظام التغطية الصحية لن تكون سوى خدمة وتوسيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، هذا الأخير الذي فتحت الدولة أمامه جيوب المرضى المغاربة وأعطته الضمانة على تحقيق الأرباح بتوسيع الحماية الاجتماعية ليستفيد هو والقطاع الخاص المحلي من مساهمات المنخرطين المندمجين في التأمين الإجباري والذين سيدمجون من خلال توسيع هذا النظام ، مادام القطاع الصحي العمومي لن يكون بوضعه الحالي قادرا على الاستجابة لتطور الطلب الصحي، والنتيجة رهن المواطن المغربي من حيث العرض الصحي بالقطاع الخاص الذي يستهدف الربح على حساب الصحة والتحكم في تحديد مساهمات المنخرطين المالية في نظام التأمين الصحي.

يتناول ملف العدد قطاع الصحة العمومية، الذي يعاني تدميرا ممنهجا منذ مدة طويلة في ظل السياسات النيوليبرالية التبعية التي يطبقها النظام المخزني، بإملاء من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية خدمة للرأسمال العالمي المتوحش وتابعه الرأسمال الخاص المتوحش المحلي المشكل للعمود الفقري للكتلة الطبقية السائدة الملتفة حول النظام المخزني. هذه السياسة المطبقة منذ ثمانينيات القرن الماضي في سياق تخلص الدولة المخزنية من الوظيفة والخدمة العموميتين وعلى رأسها الخدمة العمومية الصحية، أدت إلى تدمير ممنهج للقطاع، تجسد في معاناة القطاع من تقشف مهول للدولة تجاهه ، حيث لم تتجاوز الاعتمادات المخصصة للقطاع ولمدة طويلة 3 مليارات درهم، ورغم رفعه في ميزانية 2022 إلى 6,3 مليارات درهم فإنه يبقى مبالغا ضعيفا مقارنة مع الحاجيات. وتظهر العواقب الوخيمة لهذه السياسة على الوضع العام للخدمة العمومية الصحية ، حيث الضعف الكبير في الكثافة الطبية والنقص الكبير في التجهيزات من مستشفيات وآليات ، الأمر الذي يضاف إلى تدبير كارثي وفوضوي يفتح المجال لفساد يضرب أطنابه في كل مستويات التسيير الإداري والطبي للقطاع، وتعاني من ويلات الجماهير الشعبية التي لا تجد مفرًا من اللجوء إلى القطاع الصحي العمومي طلبا للعلاج لقصر ذات اليد والارتفاع المهول لأسعار الخدمات العلاجية في

خصائص الصحة في العالم القروي

أ.د

ارتبطت السياسة الصحية بالمغرب التي يزيد عمرها عن نصف القرن من الزمن منذ فجر الاستقلال، بسيئاريوهات من التدبير التقني القاصر الذي جعل المواطنين يجتثرون إكراهات ومشاكل متعددة انعكست آثارها بشكل سلبي على حقهم الطبيعي في الصحة في المجال القروي.

وفي ظل هذا الوضع وجهت انتقادات كبيرة حول الوضعية الصحية بالعالم القروي، وكذلك نظام المساعدة الطبية "راميد"؛ فقد سجل "ضعفا في استفادة ساكنة الهوامش والقرى من الخدمات الصحية"، وغياب الموارد البشرية الكافية لتغطية الخصائص الحاصل.

حيث أن "مستوصفات القرى في كثير من المناطق أغلبها مغلق منذ سنة 2002، دون أن يأتي أحد بذكر أسباب الإغلاق بعد أن صُرفت على تشييدها أموال طائلة، لكن دون تأدية الأدوار المنوطة بها". وفي كثير من المستوصفات يتم تدبيرها من طرف ممرض فقط وإن وجد الطبيب يحضر فقط يوم السوق الأسبوعي، حيث تعرف هذه المستوصفات اكتظاظا كبيرا كما أنها تفتقر إلى المستلزمات الضرورية لعملها كغياب أدوات الفحص وكذا غياب الأدوية.

وأن "الخارطة الطبية بالمغرب تعاني من اختلالات كبيرة، أولها بُعد المستوصفات عن الساكنة، إذ يبلغ معدل قرب المستشفيات والمستوصفات 10 كيلومترات على الأقل، ولنا أن نتخيل 10 كيلومترات في المناطق الجبلية وفي فصل الشتاء ماذا تعني وما معدل وفيات

والهشاشة، فحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 45 في المائة يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد و13 في المائة يعيشون حالة فقر صحي. وتشير الإحصائيات إلى نسبة 0.6 سرير لكل 1000 مواطن، وارتفاع نسبة الاكتضاض التي تتجاوز حسب بعض الفاعلين في القطاع نسبة 176% بمجموعة

عرف قطاع الصحة العمومية تدميرا تدرجيا حيث انخفضت عدد الأسرة بالقطاع العام من 29350 سرير سنة 2000 إلى 22750 سنة 2019 حيث فقد القطاع العام أكثر من 6000 سرير في حين ارتفع عدد الأسرة بالقطاع الخاص من 2300 سرير إلى أكثر من 9000 سرير. وهو الذي يعرف



من الأقسام الصحية. خاصة بأقسام الولادة ففي جل المستشفيات العمومية، نجد امرأتان تتقاسمان سرير واحد إن لم تفترشا الأرض لضعف التجهيزات.

معطيات عن الخصائص في الصحة والبادية.

تدهورا سواء من ناحية التجهيزات والبنيات الصحية أو الخدمات التي يقدمها للمواطنين والمواطنات. فلم ينعم المغاربة أبدا بصحة عمومية جيدة، فالميزانية المخصصة للقطاع ضئيلة جدا قياسا بحجم الحاجات الصحية للشعب المغربي الذي يعيش في حالة الفقر



"راميد"، المشروع التضامني الاجتماعي الذي يستهدف الفئات في وضعية الفقر المدقع أو فئة الساكنة في وضعية هشاشة، فإن 18.6 في المائة من المواطنين الذين حصلوا على بطاقة

لا تختلف عن وضعية النساء والأطفال إذ نجد أن 30 في المائة منهم يعانون من الضغط الدموي و 15.3 في المائة يعانون من مرض السكري ودائما حسب إحصاء وزارة الصحة

الأمهات أثناء الوضع 111 على 100 ألف في العالم القروي 46 على 100 ألف في المدينة إلا نتيجة هذا البعد. كذلك مازال المجال القروي يعاني من ضعف



«راميد»، أي ما يقدر بـ 11.7 مليون مغربي، 90 في المائة منهم ينتمون إلى الفئات الفقيرة، و 10 في المائة المتبقية هم من الفئة المهمشة، كما أن 49 في المائة من الحاصلين على بطاقة «راميد»، يقطنون القري والأرياف و 53 في المائة من المستفيدين نساء.

في مغرب المعاناة، تعرف الصحة بالعالم القروي مجموعة من المميزات والخصوصيات المجالية والبشرية والتقنية، تلخص في ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الطبية (كجهاز الفحص بالأشعة وأخرى للتقييم...) وقلة الموارد البشرية وغياب التوعية والوقاية بما يساهم في ضمان صحة سليمة للفرد والمجتمع ويضع حدا لانتشار التعفنات والأمراض المنقولة وتوسيع رقعة الإشاعة والمعتقدات الخاطئة... الأمر الذي يفرض على وزارة الصحة ومعها باقي الأجهزة المسؤولة، القيام بالإجراءات الضرورية والمراقبة الحازمة ضمانا لحقوق هذه الفئة من المواطنين في الاستفادة من خدمات المراكز الصحية والمساعدة الطبية كلما كان ذلك ممكنا وضروريا، مع توفير الأدوية اللازمة وتقنين توزيعها بما يضمن الحق للجميع خدمة للصالح العام.

2018، فإن 62 في المائة يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل مما يجعل حياتهم أقرب إلى الجحيم مع غياب الأطر الطبية والمعدات، كما أن الأشخاص في وضعية إعاقة أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية يقضون حياتهم سواء في التشرذم أو زوارا دائمين للأضرحة والأولياء نظرا للخصائص الهائل في مجال الصحة النفسية، إذ تغيب هذه المصالح على كل المستوصفات القروية.

ولوحظ ارتفاع نسبي للوفيات في الوسط القروي وبين الذكور، حيث بلغ المعدل الخام للوفيات 8.5 بالوسط القروي مقابل 5.4 بالمدن و 8.1 بين الذكور مقابل 6.7 بين الإناث. ويوضح مؤشرات الوفاة بين صغار السن، أن احتمال وفيات الرضع بلغ 30.2 في المائة واحتمال وفيات الأطفال (من سنة إلى 4 سنوات) 6.3 في المائة، واحتمال وفيات الرضع و الأطفال (من أقل من سنة إلى 5 سنوات) 36.2 في المائة. وأن احتمال وفيات الذكور، في غالب الأحيان، يكون أكبر من نظيره لدى الإناث ويرجع ذلك، حسب المذكرة، إلى عوامل بيولوجية واجتماعية واقتصادية، فبالنسبة للأطفال أقل من 5 سنوات يفوق احتمال وفاة الذكور نظيره لدى الإناث بـ 18 في المائة.

أما بخصوص نظام المساعدة الطبية بالمغرب

التجهيزات الطبية وقلة الموارد البشرية حيث يوجد ممرض لحوالي 20.930 نسمة (في وقت تدعي فيه الوزارة الوصية تخصيص ممرض واحد مقابل 1099 كمعدل وطني).

ففي المغرب يتواجد ما يقارب 151 مؤسسة للعلاجات الصحية الأساسية جاهزة وغير مشغلة في المجالين الحضري والقروي "الأمر الذي يعتبر وضعية شاذة وغير مقبولة، بالنظر إلى الخصائص الذي يعرفه قطاع الصحة العمومية بالمغرب" والتي تتواجد أغلبها في المجال القروي.

وما يميز الموارد البشرية في ما يخص الممرضات والممرضين بالمراكز الصحية العام القروي هو العدد القليل، والذي يعد عائقا أساسيا في جعل هذه المراكز تستقبل وبشكل منتظم المرضى، حيث توفى نتيجة لساعات العقارب 1534 مغربي منذ سنة 2003 إلى اليوم نتيجة هذا الخاص. نجد أن معدل الوفيات لدى الأطفال مرتفعا كذلك بشكل كبير ف 3 في المائة من الأطفال يتوفون دون سن الخامسة، كما أن 20.5 في المائة من أطفال العالم القروي يعانون من القصر الحاد المتوسط القامة كما أن 4 في المائة يعانون نقصا في الوزن و 3 في المائة يعانون من النحافة. إن وضعية الأشخاص المسنين بالعالم القروي

قطاع الصحة بين الإهمال والخصخصة

عماد سوسو

2022 و الحصار المفروض على مصحات الضمان الاجتماعي، ليتضح جليا أن صحة المواطنين هي آخر إهتمامات المسؤولين وصناع القرار ويؤكد غياب إرادة سياسية حقيقية ورؤية واضحة للاقلاع بقطاع الصحة و هيكلته، فعوض فتح نقاش عمومي ديموقراطي حول المنظومة الصحية في شموليتها والتي تستوجب انخراط العديد من المتدخلين وقطاعات مختلفة : الجماعات المحلية، التجهيز، الفلاحة، التعليم، الصناعة، والاعلام... الخ، هناك تعمد صريح لاختزال النقاش فقط في المنظومة العلاجية وتحميل العاملات والعاملين قصورها وتهرب الدولة من مسؤولياتها، لهذا أصبح تشكيل مجلس أعلى للصحة ضرورة حيوية لوضع تصور عام و واضح للمنظومة الصحية التي يريدها الشعب واقتراح نموذج وطني منسجم مع واقعه وتطلعاته، وهذا لن يتم الا من خلال مؤسسات دستورية ديموقراطية حقيقية تعبر عن نبض الشعب وهمومه.

ماهي مصادر تمويل مشروع الحماية الاجتماعية؟ هو أهم سؤال سي طرح في الفترة القادمة وهذا يدفعنا للحديث عن نظام التغطية الصحية "راميد" الذي تم الشروع في تنفيذه سنة 2008 وتعميمه في سنة 2012، هذا النظام عانى مشاكل واختلالات كثيرة جعلته على حافة الافلاس بسبب اخلال المساهمين في صندوق التماسك الاجتماعي الخاص بنفقات المتعلقة بنظام "راميد" بالتزاماتهم بل واعفائهم وتحمل المستشفيات اعبائه المالية، وضع ادى الى تردي الخدمات المقدمة سواء بالنسبة لمرضى الراميد او القاديرين على الاداء وبالتالي توجه العديد من المواطنين مرغمين للمصحات الخاصة وحرمان المستشفيات من مداخيل مهمة الشيء الذي أنعش القطاع الخاص على حساب المؤسسة الصحية العمومية، وزاد من حدة الاحتقان داخلها بين مرضى "راميد" بدون رعاية أو خدمات وأطر صحية بدون تجهيزات وأدوية.

إن قطاع الصحة بالمغرب غارق في العيبية والفضوى المنهجة، والمؤسسة التشريعية عاجزة عن مواكبة التحديات التي يعرفها القطاع بسبب طبيعة نخبها التي تجاوزها التاريخ أما الحركة النقابية المغربية فهي محاصرة ومخرقة، حيث سيقصد دورها مستقبلا على "الوساطة"، دون أن ننسى الانتهازية التي تطبع سلوكيات العديد من الأطر الصحية بسبب المنطق اللبرالي السائد والذي تغلب عليه الفردانية والتنصل من كل ما يتعلق بالتضامن والمبادئ الجماعية كل هذا ساهم في اضعاف كل وسائل الممانعة وجعلت من قطاع الصحة فريسة سهلة وجاهزا لتفويته بالجملة وتفكيكه واستعباد أطره لخدمة الاقطاعية الصحية.

إن ما يحاك للقطاعات الاجتماعية و على رأسها الصحة يستدعي التفكير في تأسيس جبهة موحدة للدفاع عن منظومة صحية عادلة تحترم المبادئ الاساسية لحقوق الانسان وتستجيب لتطلعات الشعب وانتظاراته والتصدي بقوة لهذه الحملة الشرسة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والرامية لاقتلاع كل النماذج الاخلاقية والتضامنية وتدمير ممنهج للمؤسسة العمومية.

د. عماد سوسو

نائب الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة - الإتحاد المغربي للشغل - جبة مراكش أسفي

المنسق الجهوي للأطباء والصيدالة وجراحي الاسنان

مكلف بالاعلام والتواصل

في مختلف التخصصات لسد الخصاص، فانتشرت المصحات الخاصة والمستشفيات الاستثمارية كالفطر في المدن الكبرى في حين لم تعرف الاسعار اي تغيير يذكر بل على العكس اشتعلت كالنار في الهشيم، وظلت المناطق النائية على حالها، وتسببت هذه القرارات في افراغ المستشفيات العمومية وخاصة الجامعية من اطرها فشهدت مغادرة العديد من الاطباء والاساتذة الباحثين القطاع العام متجهين صوب القطاع الخاص وسبققتها هجرة جماعية في إطار ما سمي المغادرة الطوعية، بل اكثر من ذلك ونتيجة ضغط اللوبيات الاستثمارية في القطاع



وتزايد الطلب على الموارد البشرية المختصة، أصبحت كليات الطب و المستشفيات الجامعية تكون اكثر من 60 في المئة من الأطر الطبية المختصة بدون عقد عمل مع وزارة الصحة، اي بمجرد تخرجها تتجه مباشرة للعمل بالقطاع الخاص وليس بالمؤسسات الصحية العمومية التي ظلت أطرها من مختلف الفئات تعاني في صمت بسبب ضغط العمل، و قلة الموارد البشرية، و غياب تحفيزات معنوية ومادية، وفي صراع يومي مع المرتفقين، فأصبح بعضها يغادر الوظيفة العمومية دون سابق انذار ويهاجر الى بلدان قد توفر له شروط و ظروف عمل كريمة و فرصلاتبات الذات، ليتضح باللموس أن الهدف من سن تلك القوانين هو اغراق القطاع الخاص بالموارد البشرية حتى تصير تكلفتها رخيصة بالنسبة للمستثمرين.

إن استغلال ظروف الجائحة وحالة الطوارئ الصحية لتمير قوانين لاشعبية تستجيب لتوصيات البنك الدوليو المؤسسات الدائنة التي أصبحت مرجعا اساسيا لتفكيك الوظيفة العمومية و دفع الدولة لرفع يدها على القطاعات الاجتماعية بما فيها قطاع الصحة، حيث يتم تهريب قوانين خارج اي حوار اجتماعي بل وحتى خارج المؤسسات التشريعية والهاء العاملات والعاملين بإذكاء النعرات الفئوية لتميع نضالاتها حتى تقف عاجزة على توحيد صفوفها من أجل الدفاع عن منظومة صحية عمومية متكاملة عادلة تحفظ للعاملات والعاملين بالقطاع حقوقهم، مكتسباتهم وكرامتهم من جهة وللمواطن حقه الانساني الاساسي في الصحة، سياسة أصبحت مفضوحة فعوض استخلاص الدروس من جائحة كوفيد 19 والسعي نحو تطوير قطاع صحي عمومي وطني يساهم في الامن الصحي للمغاربة، ومنظومة استعجالية صحية للتصدي لكل التحديات القادمة والكوارث المستقبلية، وانشاء شركات وطنية للصناعة الدوائية والتجهيزات البيوطبية ومختبرات علمية بمواصفات عالمية، ما زال أصحاب القرار ينتهجون نفس السياسة في تنفيذ الاملاءات الخارجية فيكفي الاطلاع على قانون المالية والبرنامج الحكومي لسنة

إن جائحة كوفيد 19 عرت على الوضع الصحي ببلادنا وعلى الظروف الكارثية التي يعمل فيها العاملات والعاملون بقطاع الصحة وعلى زيف الشعارات المرفوعة، وأكدت الجائحة بما لا يدع مجالا للشك على خصوصية هذا القطاع وحيويته وأنه يساهم ليس فقط في الامن الصحي للمغاربة بل ايضا في الحفاظ على الحركية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوهمت الأطر الصحية أن هذه الجائحة ستكون مناسبة لن تتكرر لرد الاعتبار لها من جهة وللمؤسسات الصحية العمومية من جهة أخرى لتجد نفسها وحيدة ومنهكة،

وملفاتها المطلوبة مهمة، فمطلب خصوصية القطاع تم تحويله وتقزيمه ليصبح مشروع قانون مبهم ومهرب للوظيفة الصحية العمومية في إطار مسلسل شامل لتفكيك الوظيفة العمومية وبداية الهجوم على الحقوق والمكتسبات التاريخية، هذا القانون الذي لا يعرف تفاصيله الا السيد الوزير المنتدب لوزارة المالية المكلف بالميزانية، والذي اشار خلال خروجه في البرلمان عن بعض ملامحه، كالتحكم في كتلة الاجور وتعويض نظام الترقيات بالتحفيز على المردودية والفعالية وقرار نظام الفوترة لنفهم الدوافع وراء سحب ملف الحماية الاجتماعية من وزارة التشغيل والحقه بوزارة الصحة، كما ان هناك بوادر لجعل المراكز الاستشفائية الجامعية هي محور العرض الصحي بالجهات في إطار ما يسمى "الجهوية الموسعة" من خلال انشاء وكالات جهوية و القطع مع سياسة التوظيف الحالية المرتكزة على معايير وطنية موحدة واعتماد التوظيف الجهوي بالتعاقد المحدد المدة وبالتالي تدمير وحدة الطبقة العاملة في القطاع لتسهيل عزلها واستغلالها وضرب الاستقرار المهني بإعادة انتشارها والزيادة في ساعات العمل و توحيد أنظمة التقاعد وتفويت العديد من الخدمات لشركات المناولة التي تعتمد على يد عاملة مسحوقة مهنيا و حقوقيا، كل هذا أمام صمت الهيئات النقابية.

إن التعامل مع قطاع الصحة العمومي كقطاع ربحي منسلخ عن جانبه الاخلاقي والاجتماعي والتضامني باستيراد نماذج جاهزة لادارته وتنظيمه يعتبر كارثة بكل المقاييس، فهذه النماذج التي اتبنت فشلها سواء في الشق المتعلق بالبيروقراطية الادارية والتدبيرية أو في الشق الخاص بالبحث العلمي تجاوزتها الأحداث و ظروف الجائحة، فالتوجه الرأسمالي في قطاع الصحة بالمغرب ظهرت ملامحه بوضوح بعد دستور 2011، و مع تمرير قانون 13/131 القاضي بفتح المجال امام الاستثمارات في قطاع الصحة، وكذلك المراسيم التي سمحت بانشاء جامعات خاصة للتكوين في علوم الصحة و كانت تبريرات الحكومة انذاك ان التنافس سيؤدي بالضرورة لتخفيض الأسعار، وتكوين عدد كبير من الأطر الصحية

أحلام في زمن بنموسى

غسان المغربي

القهقهة بصوت مرتفع أيضا، فما علاقة السن والانتقاء الأولي بالتجويد؟

لا تارقوا أذهانكم، ولا تفكروا كثيرا في البحث عن السبب، لأنه ببساطة غير موجود، هي فقط حسابات لها ارتباطات برهن التعليم لدى صندوق النقد الدولي، هي أجنداث للقتل الرسمي للمدرسة العمومية، وبعد مراسيم الدفن مباشرة سيتم الإعلان الرسمي للزواج العرفي مع القطاع الخاص.

فالنسب لم يكن يوما محمدا للكفاءة، والانتقاء الأولي ليس معيارا للتفوق، لأنه ببساطة يناهز منطق الواقع، والواقع محدد رئيسي هنا في الضم، ببساطة جدا لأن الظروف التي درس بها الطالب X بجامعة A ليست هي نفسها الظروف التي درس بها الطالب Y بجامعة B، والنهج المعتمد لحصول الطالب X على ميزته ليس هو نفس النهج الذي حصل به الطالب Y على ميزته، هذا بالإضافة إلى اختلاف النمط التعليمي، فمثلا طالب علم الاجتماع الذي حصل على شهادة الإجازة بميزة مقبول في ظل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ليس هو نفس الطالب الذي حصل على ميزة مستحسن في ظل المخطط الاستعجالي، وليس هو نفسه في ظل الرؤية الاستراتيجية... ونظام التعليم في الماضي القريب ليس هو نظام التعليم الحالي...

وغير بعيد عن كل هذا، فوجود كم هائل من العاطلين عن العمل تفوق أعمارهم الأربعين سنة، هو وصمة عار على جبين الدولة، واعتماد السن كمحدد لولوج التعليم، هو هروب مآكر وتملص من المسؤولية، وهو إقرار صريح برفع الدولة يدها عن العاطلين عن العمل وتركهم لمصيرهم المجهول، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهو محاولة لإضفاء الشرعية على نظام العقدة وتحويل مسار الاحتجاج، وجعل مسألة التعاقد أمر واقع، وبالتالي تصبح المطالبة برفع السن وإلغاء الانتقاء بدل المطالبة بإلغاء نظام التعاقد... وبهذا يعتقد السيد شكيب بنموسى أنه ضرب كل العصافير بحجرة واحدة، ربما نسي أنه وزير للتعليم ولم يعد يرأس وزارة الداخلية، وأن تدبير قطاع حساس مثل التعليم لا يجب تدبيره بعقلية أمنية، هذا إذا افترضنا حسن النية، وأن الجهات الأمنية لا تتدخل في قطاع التعليم منذ إقرار الوزير السابق "بلمختار" فصل التكوين عن التوظيف مروراً بنظام التعاقد.

وفي الأخير لا نجد أبغ من قول الروائي غابرييل غارسيا ماركيز لنختم به:

"هنا في هذه المدينة لم يقتلونا بالرصاص، قتلونا بالقرارات"

لقد قتلت قراراتكم شريحة عريضة من أبناء الشعب الذين اجتهدوا وتحذوا الظروف المزرية، كاهجوا من أجل شهادة الإجازة والماستر والدكتوراه، وعض أن تنصفهم الدولة بتوفير شغل قار، أفضلت في وجوههم كل الأبواب، وتركت الكرة بيد وزير كهل لم ينتخبه أحد، ولا نعرف من أين أتى، ليقرر في مصير المغاربة، إنها مفارقة أخرى من مفارقات هذا البلد العجيب، وزير يدعي أن السن محدد للكفاءة ومدخل لتجويد المنظومة، وهو الكهل الذي يغطي الشيب جزء من رأسه، ويرأس منظومة التعليم؟

فيا للعجب سيدي الوزير.

بقانون الإطار رقم 51.17، هذا ودون أن نقطف تمار الإصلاح ونجني غلته، ودون أن نلمس الارتقاء والجودة، أما الإنصاف فقد ضاع في زوايا الوطن مثل ما ضاع الحلم للإصلاح مدخل لا يمر إلا عبر باب المحاسبة، والاعتراف بفشل الفوضى العارمة في قطاع التعليم، وليس في إقرار المخطط تلو المخطط، الإصلاح يبدأ بتحسين ظروف عمل الأساتذة، وتوفير مناخ سليم لممارسة مهنة التعليم، وتنقيح المناهج التعليمية، فكيف سنجد المنظومة التعليمية وترتقي بها في ظل إقرار نظام العقدة في التعليم، والذي يهدد الاستقرار النفسي للأساتذة؟

يلخص المثل الشعبي الصيني واقع التعليم والإصلاح



المزعوم: "يشير الأصعب إلى القمر...بينما ينظر الأبله إلى الأصعب" وهذا هو واقع الحال.

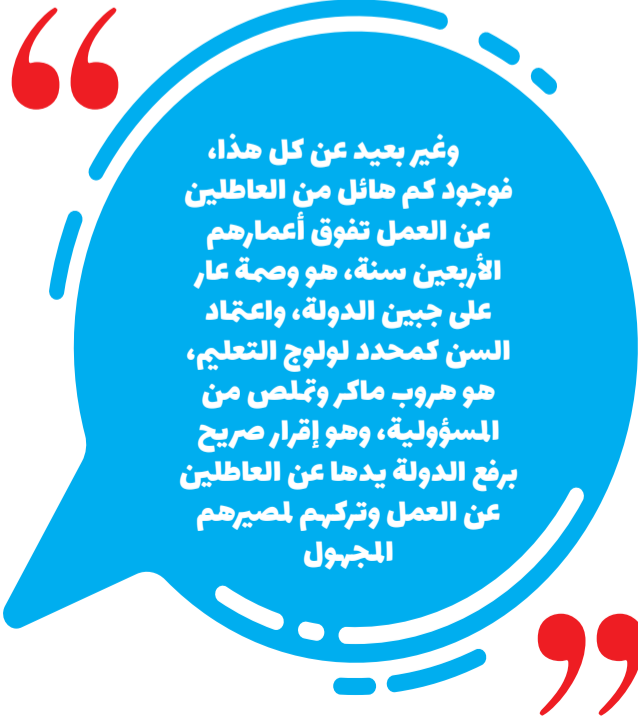
إن أي متتبع لمسار منظومة التعليم بعد تبني المقاربة بالكفايات، يسخرج بخلاصة مفادها أن كل المتعاقبين على هذا القطاع لا يهمهم إصلاح المنظومة التعليمية بقدر ما يهمهم خدمة أجنداث المؤسسات المالية العالمية، وهذا هو مربط الفرس، فلن نصدق اليوم من تسبب بالفوضى الأمس حين كان وزيرا للداخلية بأنه يريد إصلاح التعليم، سنضحك في وجهه، بل ولنا الحق في

ذبحت القرارات الأخيرة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، -أو بالأحرى وزارة صندوق النقد الدولي التي يرأسها شكيب بنموسى- الأحلام التي نسجها معطي الوطن، قرارات ضربت عرض الحائط مبدأ تكافؤ الفرص، واغتالت أماني الهامش، قرارات لاشعبية تعبر عن مدى استعداد أصحابها لرهن مستقبل البلد لصندوق النقد الدولي، فليس مهما أن يسحق البسطاء، وليس مهما أن يضيع مستقبل أبناء الفقراء، وليس مهما أن يتشرد ويتجرع أبناء الشعب المغربي ويلات العطالة، ليس لها كل هذا...

المهم أن ترضى المؤسسات المالية العالمية على وزيرنا

هذا وعلى حكومته، هذه الحكومة/المحكومة التي دشت عملها في التضييق على حرية التنقل وولوج الأماكن العامة بفرضها لما يسمى "بجواز التلقيح"/"الجواز الصحي"، ورفع الأسعار، وتخريب ما تبقى من المدرسة العمومية، مستغلة بذلك أزمة كورونا والطوارئ الصحية لممارسة القهر الممنهج على الشعب المسحوق، وحتى لا تنتهم كالعادة بكوننا لا يعجبنا العجب ولا الصيام في رجب، وحتى لا يقال عنا كما تعودنا أن نسمع من أقلام ترفع أصواتها للتشويش على كل نقد موضوعي، سنحاول أن نفكك قرار السيد الوزير بكل نزاهة، لذلك فليهدأ المتزمتون ولتصمت الأقلام المأجورة.

صرح السيد الوزير الوصي على قطاع التعليم بأن قراره هذا نابع من الرغبة في تجويد منظومة التعليم، وفي إصلاح ما يمكن إصلاحه، وهذا القول يحسب ضد الدولة على اعتبار أنه اعتراف ضمني بكون المنظومة التعليمية تعيش على إيقاع العشوائية والخراب، لقد أضحى قطاع التعليم منذ إقرار ما يسمى بالميثاق الوطني للتربية والتكوين مختبرا لتجارب السموم الفتاكة في هذا القطاع، شكل الميثاق بداية الإجهاز على المدرسة العمومية من خلال إحدى مجالاته التي دعت إلى "نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي"، مروراً بالمخطط الاستعجالي الذي خصصت له ميزانية ضخمة نهب ما نهب منها في إطار ترشيد النفقات، وقوفا عند الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015/2030 تحت شعار "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، انتهاء



المسار الثوري في السودان

سفيان جناتي

تم إفشال جميع الدسائس ولم يعد أمام مجرم حرب إلا الانقلاب العلني على المكون المدني والحكومة الفاشلة أصلا مع تزايد الحشود في الشوارع وتتريسها ذهب برهان ليتم عملية إعدامه بتشكيل مجلس سيادي مكون من مدنيين وعسكريين، وشارك في هذه الخيانة جبريل ومناوي وعقار مع أعداء الأمل (انشقاقات واستقلالات واسعة من حركة جيش تحرير السودان) وأعلن المجلس الدموي عن تشكيل الحكومة في الأيام القادمة إي سياسة فرض أمر الواقع،



لكن لسوء حظ برهان وجد مع شعب ألاءات تمرس ومر من عسف الأتراك ومن الأوبئة وبطش الاستعمار الانجليزي والمجاعات والأنظمة العسكرية والابادات الجماعية في جبال النوبة ودارفور، فكل هذا التراكم والتجارب أعطت الشعب السوداني خبرات وقناعات فولاذية جعلته يواجه البرهان والجنجويد بكل بسالة وشجاعة قل نظيرها في المنطقة والعالم في العقديين الأخيرين، وردا على القمع الوحشي الذي مارسه الجنجويد في حق السودانيين يوم 13 نوفمبر تم الإعلان عن مليونية جديدة يوم 17 من نفس الشهر ضاربة كل قرارات المجلس عرض الحائط، قتم حشد الهمم وكانت التعبئة واسعة عبر مخاطبات ليلية ومسيرات داخل الأحياء وتتريس الشوارع في بحري والخرطوم والكلالة والحلفاية وامدرمان ... لتخرج حشود هائلة يوم 17 بشكل الفت نظر العالم لصمود السودانيين وتنظيمهم رغم قطع الانترنت (يوجد على صفحتي في الفيسبوك كل الصور والفيديوهات توثق المليونيات) هذا ما جعل البرهان على يقين ان الجماهير لن تسامح في دماء أبنائها واجهة الشعب السلمي بأبشع وأشرس قمع وراح ضحيته 15 شهيد ومئات المصابون ليتعدى هذا وأصبح يقتحم منازل الشهداء والتنكيل بأسرهم، وتم اعتقال أعداد هائلة من الكوادر الطبية واقتحام المستشفيات ومنع سيارات الإسعاف من نقل الجرحى لتكتمل جريمة حرب ومن بين الشهداء سبت النور الشابة العاملة تم قتلها وكذلك طفلة لا تتجاوز 14 سنة يوم 13، ويوجد على صفحتي كذلك كل المعطيات والدلائل التي تدين برهان والجنجويد. والى حدود الساعة الجماهير في الشوارع داخل الأحياء المترسة تجسيدا للإضرابات في اغلب القطاعات، والعصيان المدني الناجح رغم وضعية الشعب السوداني الذي يقاتل من أجل قوت يومه إلا انه منخرط قي العصيان بشكل ملفت هذا ما أثار غضب المحتل برهان وكيف لا وهو رجل الكيان الصهيوني الغاصب، حيث استعمل أساليب الاحتلال لا تمت بصلة للجيش الوطنية كما يحدث في هذه الساعة العاشرة ليلا 19/11/2021 داخل بحري والمؤسسة والشعبية من مدهمات للبيوت واعتقالات بالجملة في صفوف القيادة الميدانية (لجان المقاومة) وعسكرة الأحياء وقطع الكهرباء والانترنت ...

والذين قاموا بارتكاب مجزرة لا تقل عن مجازرهم السابقة من دارفور إلى القيادة العامة، حيث قتل فيها أزيد من عشرة الشهداء وأصيبت أعداد كبيرة لكن هذا لم ينني الشعب السوداني عن مواصلة الدرب بأكثر جرأة وشجاعة، شباب وكنداكات يواجهون الرصاص بالصدور العارية والزغاريد، شعارهم الردة مستحيلة والتراجع ليس خيارا، وإنما في مليشيات بتحكم دولة ...

إن هذا الانقلاب أخرج الانتفاضة السودانية من مأزقها



(انظر المقال الأول والثاني) وتم تحريرها بعد اعتقالها لمدة سنتين، كما أيقض الشعب السوداني من نومه وثقته في العسكر، فرغم خيبات الأمل التي أصيبت بها الجماهير من بداية الانتفاضة إلى اليوم، إلا أنها لم تستسلم أو تتراجع لأنها تدرك عودة العسكر إلى مناصب الحكم، واثبت الشعب الاسمراني كذلك ان القدرات الثورية الخلاقة لدى السودانيين في الداخل والخارج تتخطى كل الخيبات، ليؤكد على عزمه مواصلة الطريق.

فبعد ان اشتدت الصراعات الداخلية بين المكون العسكري والمكون المدني التي بدأت منذ الأول حول العديد من المواقف والقضايا (التحقيق في المجزرة 2019 وقضية التطبيع ...) ورغم تنصيب الحكومة الانتقالية إلا أن الجماهير لم تتراجع عن الشارع يوما، حيث اندلعت سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية سنة 2020 (انظر المقال الأول والثاني) وتم إفشال محاولة انقلابية أولى في شتنبر، ليقوم برهان بخطوة سخر منها الشعب السوداني تمثلت في اعتصام أمام القصر الرئاسي في الخرطوم، قبل أسبوع تقريبا من الانقلاب وكان من الواضح ان المعتصمين موالين للكيزان (جماعة اسلامية) والمجلس العسكري، بهذا

“ كما أيقض الشعب السوداني من نومه وثقته في العسكر، فرغم خيبات الأمل التي أصيبت بها الجماهير من بداية الانتفاضة إلى اليوم، إلا أنها تدرك عودة العسكر إلى مناصب الحكم

سأنطلق في هذا المقال من حيث انتهت أيام التفاوض وما بعده في مقالين منشورين على الحوار المتمدن ومجلة الحزب الشيوعي السوداني فرع لندن وجريدة الطريق المغربية، حيث انتهت في المقال الثاني بخلاصة مفادها "أنا الشعب السوداني قدم في سبيل هذه الانتفاضة الغالي والنفيس وقلذات الأكباد من أجل الحرية والاعتاق، وخرج بكل أطيافه وفناته الاجتماعية متسلحا بقناعة ليس لها مثيل . لقد شهد العالم كيف انتظم الشعب السوداني وراء قيادته السياسية والميدانية، تمثلت آنذاك في "قوى الحرية والتغيير" وهي أداة تنظيمية وحدوية وتحالف للقوى السياسية في السودان مشكل من أطياف مختلفة، منهم حزب الأمة والحزب الشيوعي السوداني الذي قدم نقده للوثيقة الدستورية والشراكة مع العسكر وانسحب من هذه الوحدة فيما بعد ووضح عبر بياناته الرسمية أسباب خروجه والتحاقه بالشارع الذي يراقب "الحكومة الانتقالية" بشقيها المزوج، وهذا ما ذكرته في خلاصة المقال الثاني "إن المزاج الثوري للشعب السوداني يتخطى سقف قيادته وحتم سيتمرد لتصحيح مسار انتفاضته المجيدة، وقلنا كذلك بأي حق سيشارك العسكر في الحكم وهو المسؤول الأول عن مجزرة القيادة العامة وكان نفس السؤال لدى الكثير من السودانيين واغلبهم كان يعرف هذه الحقيقة لكن غيرتهم وخوفهم من الفوضى التي حلت على شعوب المنطقة منذ 2011، وتجنبنا للمزيد من إراقة الدماء بحيث قامت الجماهير بتأجيل المعركة إلى وقت لاحق وأتذكر فقرة من نفس المقال قيل فيها "بان قحت تمثيل ليبرالي في السودان وليس له مشاريع غير توصيات البنك الدولي، وبان قحت ستقدم تنازلات لهذا الأخير للمزيد من استغلال خيارات الشعب السوداني. في مقابل هذا عرف الشارع تطورا في الوعي تخطى به الانتفاضات العربية، وبموجب هذا قد يطالب الشعب السوداني في المستقبل القريب بالاستقلال الفعلي عن دوائر الشر العربية ومثلث الشر العالمي وحتم سيخرج رافضا للحكومة الانتقالية بقيادة حمدوك والمجلس السيادي بمكونيه المدني والعسكري" وهذا ما يحدث الآن بعد مرور أزيد من عامين عن بداية الانتفاضة، حيث حاول فيها النظام البائد إعادة ترميم صفوفه وإحكام قبضته على المؤسسات وهيكل الدولة.

لقد كان من المفروض أن يتم تسليم السلطة إلى المدنيين بالأمس 17/11/2021 لكن حدث العكس وما كان متوقعا، ففي الساعات الأولى من صباح 25 أكتوبر قام المجلس الانقلابي باختطاف الرئيس حمدوك وزوجته واعتقال عدد من الشخصيات السياسية البارزة وتم تعليق الرحلات الجوية وقطع شبكات الانترنت تلاه خطاب برهان ليعن عن حالة الطوارئ وحل الحكومة الانتقالية، كل هذا أدى إلى حالة استنفار قصوى في صفوف الشعب بعدها اصدر تجمع المهنيين السودانيين والحزب الشيوعي ولجان المقاومة وباقي القوى المصطفة الى جانب الجماهير عبر بيانات ودعوات للخروج إلى الشوارع وإدانة الانقلاب، وكعادته لبى الشعب الباسل النداء وخرجت حشود تبعث النور في الليل الدامس، وتم تتريس واغلاق الشوارع والطرق والجسور تبعه إحراق إطارات السيارات (من الأعراف النضالية ...) ودعا الحزب الشيوعي إلى العصيان المدني والإضراب الشامل الذي ثمنته لجان المقاومة وباقي القوى الثورية، مما ساعد في إنجاح هذه الخطوات رغم القمع والبطش، وشاركت اغلب المنظمات العمالية (كاتحاد الطيارين الذي دعى قواعده للنزول إلى الشوارع وتجمع الصحفيين والتشكيليين والمهندسين والتقنيين والعلمين الذين تعرضوا الى قمع وحشي نتيجة هذا الموقف بالإضافة إلى باقي الأجسام المهنية الأخرى) في المقابل تحالف المجلس الانقلابي ومكونات سلطته والمنظمة الإرهابية الجنجويد بقيادة مجرم حرب حميديتي،

الموقف من المرأة في الحوار العمومي هناك في تونس

وهنا في المغرب

الحبيب التيتي

"قانوناً"، لكنه نوه في الوقت نفسه إلى حق المورث باتباع الشريعة إذا أراد ذلك في حال تطبيق قانون المساواة.

هكذا يتضح مرة أخرى ان موضوع المرأة كان دائما موضوع فرز وكشف حقيقة الخطاب المخاتل والمراوغ خطاب التقية واستعمال الديمقراطية وآلياتها للتمكن وهو ما تنهجه النهضة رغم اطلاق من الماكياج المخاتل.

الدولة المدنية تتعري حقيقتها عند صخرة المساواة في الحقوق بالنسبة للمرأة. انه الصراع الابدي وهذه احدي معاركه.

نحن في المغرب معنيون ايضا بهذا الحوار العمومي، وكل مناضلي شعبنا الاحرار ملزمون بالادلاء بالموقف الواضح والذي يجب ان نبدا فيه مثل اشقائنا بتونس، او نتجاوزهم في توسيع الافق، وهي مباراة تحرر شعوبنا المغربية. وقد انكشف الموقف الحقيقي للبيجيدي لما صرح بنكيران قائلا ان المكان المناسب للمرأة هو ملازمتها للبيت ان النساء هن "ثريات" بيوتهن وهذا طبعاً موقف يغلف اضطهاد المرأة في خطاب مخاتل ومنافق يرمي لحرمانها من الحق في الشغل ومن جميع الحقوق التي تسمح للمرأة ان تضطلع بدورها في المجتمع وان تنتزع حق المساواة الفعلية مع الرجل كما يحرمها من حقها في النضال من اجل تغيير المجتمع والدولة وبناء مجتمع الحرية والمساواة بين المواطنين والمواطنات بغض النظر عن الجنس او اللون او المعتقد.

ان تحرر المرأة من مهام النساء متكلمات صامدات لكن في اطار تقوية العمل النضالي والصراع الطبقي تحت قيادة الطبقة الاكثر ثورية والتي لا يمكنها ان تتحرر اذا لم يتحرر المجتمع برمته اي بكل طبقاته الاجتماعية التي لها مصلحة في التغيير. يعتبر انخراط النساء في النضال من اجل تحررهن من مهام الحزب المستقل للطبقة العاملة لانه سيرشدهن الى الطرق النضالية الاكثر نجاعة والى كيفية صياغة المطالب وتشكيل التنظيمات الذاتية لحركتهم لما تكون هناك قضايا اجتماعية خاصة او لما تكون هناك حركات اجتماعية تلعب فيها النساء ادوارا طليعية ويساعدهن ايضا على تحصين هذه التنظيمات ضد الاختراق من طرف العدو الطبقي او من طرف بعض التوجهات التي تسعى لعزل نضال النساء عن مجريات الصراع الطبقي ا والى تحويل الصراع الى وجهة تناقض بين المرأة والرجل تحريفاً للصراع الطبقي وخدمة للقوى الرجعية والكتلة الطبقيّة السائدة في نهاية المطاف.

يشكل الموقف من المرأة موضوعاً فارقاً في تصور المجتمع الجديد الذي تسعى القوى المناهضة الى اقامته ولذلك وجب ادراجه ضمن قضايا الشأن العام واطلاق الحوار العمومي والنقاش الواسع ببلادنا. فكلما نضجت التصورات واتضحت المواقف كلما تقدمت هذه القوى خطوات جبارة نحو الفرز الحقيقي بين القوى التقدمية وبين القوى الرجعية المتخلفة. فلا يمكن الاعتقاد بانه يمكن حصول تطور وتلاقح المواقف حول المستقبل وطبيعة الدولة والمجتمع المنشود وقضية المرأة مغيبة عن الحوار والنقاش. فلا تغيير ثوري ببلادنا بدون ان تلعب في النساء الكادحات والعاملات الدور الطليعي.

تونس.

ان المسألة كل المسألة تتمثل فيمن هو مع حرية البشر ومساواة بعضهم ببعض في الحقوق وفيمن هو ضدها.

ان المسألة كل المسألة تتمثل في من هو مع كرامة البشر وفيمن هو ضدها مهما كانت المسوغات الأيديولوجية والاجتماعية.

ان أكثر النساء حاجة إلى الحرية والمساواة والكرامة هن أولئك النساء اللواتي يكدحن في الأرياف والمدن خارج

هناك مواضيع فارقة يكفي أن يصرح المرء بموقفه منها حتى يظهر على حقيقته ويكشف عن تموقعه الحقيقي في القضايا الأساسية التي تخترق المجتمع ومن هذه القضايا الموقف من المرأة ومن حقوقها. يتأكد هذا يوماً عن يوم وخاصة لما يحتد الصراع الطبقي في أية تشكيلة اجتماعية ماء.

وفي اطار السيرورات الثورية بمنطقتنا احتد الصراع حول موقع المرأة ودورها في التغيير المطلوب والتاريخي والذي تعطل بفعل الاستعمار المباشر وبفعل تسلط انطوة



البيت وداخله ويفنين أعمارهن متعبات، شقيات، دون اعتراف لهن من الدولة والمجتمع.

فإلى الشارع انتصاراً لنساء تونس، بل لضمير تونس. ومن جهته قال الباجي قايد السبسي نقلاً عن "سي ان ان" العربية:

" الدولة مدنية مرجعها الدستور وليس الدين". وأنه يقترح أن تصبح المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث

التبعية التي تسلمت السلطة للسهر على مصالح القوى الاستعمارية في اطار الاستقلال في اطار التبعية.

ففي موضوع المرأة نعتبر ان ما يقع في تونس يجب قراءته وتتبعه بدقة ويحذق تاريخي. لان تونس هذا البلد الصغير بجغرافيته كبير بدروسه وابداعاته. واذا كان لنا ان نعقد مقارنة مع تجربة تاريخية فاننا نعتبرها تشبه الى حد بعيد ذلك الدور الذي كان لفرنسا في القرن 19 من حيث أن الصراع الطبقي هناك كان يذهب الى ابعد مدى مما مكن العديد من شعوب اوروبا من قراءة مستقبلها فيه على حد تعبير كارل ماركس.

في غضون تطور الأحداث بتونس اخرج الموقف من حقوق المرأة الألاف الى الشارع لنصرة الحق ولدحض التخلف والتراجع. وغي هذا الصدد صرح الرفيق حمة الهمامي بصفته ناطقاً رسمياً باسم الجبهة الشعبية داعياً للتظاهر في الشارع قائلاً :

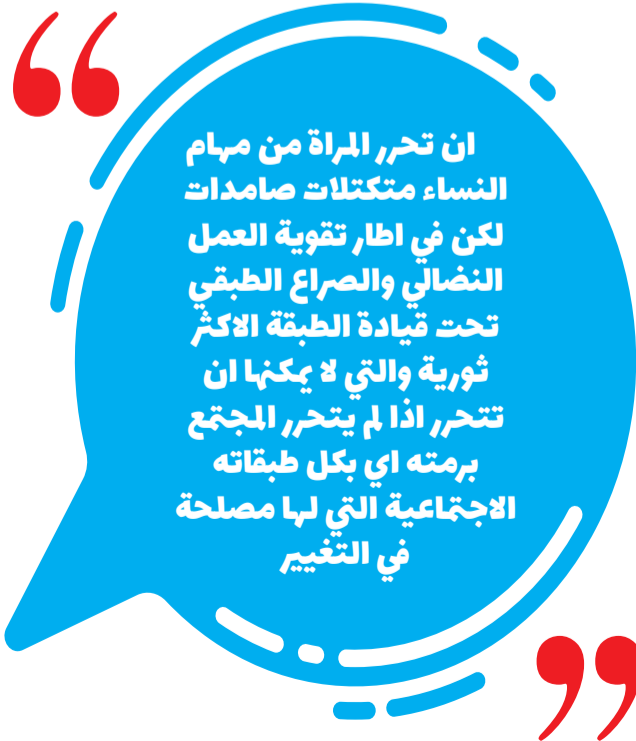
الى الشارع نُصرة...

إن امرأة مضطهدة هي أمة مضطهدة.

إلى الشارع جميعاً نُصرة لجداتنا وأمهاتنا وشقيقاتنا وزوجاتنا وبناتنا ورفيقاتنا ، بل نصرة لتونس بحاضرها ومستقبلها .

إن المسألة ليست في من هو مع "اللجنة" أو ضد "اللجنة".

إن المسألة سابقة لـ"اللجنة" بل ضاربة في عمق تاريخ



ان تحرر المرأة من مهام النساء متكلمات صامدات لكن في اطار تقوية العمل النضالي والصراع الطبقي تحت قيادة الطبقة الاكثر ثورية والتي لا يمكنها ان تتحرر اذا لم يتحرر المجتمع برمته اي بكل طبقاته الاجتماعية التي لها مصلحة في التغيير

طلبة كلية الطب يواصلون معركتهم رغم ظروف الوباء

ادم روبي

الوطنية لطلبة الطب والصيدلة ينددون خلاله بعدم تفعيل ومماثلة الوزارة في تنفيذ مخرجات الحوار.

ليتم الاستجابة لمطلبهم اخيرا يوم 2 يوليوز 2021 اي بعد ما يقارب سنتين من الحوار، وذلك عبر بلاغ حكومي يوضح ما يلي: حيث عملت الحكومة على الرفع من قيمة

تلك المدافعة عن عمومية التعليم وجودته.

اما سنة 2020 سنة جائحة كوفيد 19 وبعد ما يقارب ستة اشهر على الحوار الذي خاضته الحكومة متمثلة في ثلاث وزارات وصية مع الطلبة الاطباء، فقط لم يتحقق العديد من النقاط من مخرجات هذا الحوار، مثل الزيادة

لعل معركة طلبة كليات الطب وطب الأسنان بالمغرب والتي اعطت صدى واسع عبر وسائل الاعلام الدولية والوطنية، لهي درس يمكن ان يستفيد منه جميع الطلاب عبر العالم، وخصوصا الطلبة المغاربة، لعله يكون مثال لقدرة فئة مميزة وهامة بالمجتمع على التنظيم والدفاع



التعويض عن المهام المخول من طرف قطاع الصحة لطلبة السنة السابعة بمسلك الطب من 1500 درهم شهريا إلى 2000 درهم شهريا، وكذا توسيع هذا التعويض ليشمل أيضا طلبة السنة السادسة بمسلك طب الأسنان والصيدلة.

كل هاته المطالب لم تحقق الا بعد اجتماعات موسعة لطلبة كلية الطب عبر اطارهم، وتبين للوزارة مدى تشبثهم بمطالبهم العادلة والمشروعة.

انه بالرغم من التماطل والتاخر في تنفيذ مخرجات الحوار من طرف الوزارة، الا ان تحقيق العديد من مطالب هؤلاء الطلاب/ات لم يكن كل ذلك ليأتي دون تنظمتهم ودفاعهم المشترك عن مطالبهم/ن متجاوزين كل ما من شأنه يعمل على تفرقتهم امام العدو الذي يعرفون تمام المعرفة انه يتمثل في الخصومة وفي الرأسمال الذي يريد ابتلاع كل ماهو مجاني او يحوله الى عديم الجودة وذلك في كل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح.

ان ذلك التجاوز النضالي الذي حققه طلبة كلية الطب والصيدلة، هو ما يجب على مختلف الطلاب/ات بالجامعات المغربية وبالمناطق المغربية والعربية عموما تحقيقه، وأن ينبذوا كل مظاهر الاقصاء والفرديانية والعصبوية والقبلية والنزعات الحلقية، فما يميز كل حركة عن اخرى، هو مدى استثمار مختلف الطاقات البشرية بها في تنظيم صفوفها وتحقيق اهداف مشتركة لنضالها حتى تساهم في الهدف العام المشترك وهو تحقيق تغيير تسعى اليه مختلف الفئات والطبقات التي ترتبط وتحقق مصالحها بالمجتمع بهذا التغيير.

في تعويضات طلبة السنة السابعة، فقد استمر طلبة السنة السابعة الذين اختاروا معظمهم التواجد والعمل بمختلف مستشفيات المغرب، بالرغم من التعويضات الهزيلة التي كانت تمنح لهم والذي كان الرفع منها مطلبيا اساسيا من مطالب المعركة البطولية التي يخوضونها، حيث استمر التعويض الهزيل الذي قيمته 1500 درهم وليس لهم أي مصدر آخر للدخل، كما لا يستفيدون من السكن ومنح التغذية، وقد استمروا على هذا الوضع الى حدود يوليوز 2021، حيث اصدروا 2021 بيان للجنة الوطنية للتنسيقية

المشارك على الحقوق المستلبة رغبة في دفع قطاع مثل قطاع التعليم نحو الخصوصية. ولهذا سنذكر في هذا المقال بابرز محطات هذه المعركة التاريخية خصوصا أنها استمرت بالرغم من وباء كوفيد 19، بل وحقت العديد من نقاط مخرجات حوارها مع الحكومة في ظل وباء كوفيد 19.

لقد واصل طلبة كلية الطب والصيدلة وطلبة الاسنان بالمغرب نضالاتهم دفاعا عن مطالبهم النقابية المشروعة المتعلقة بتحصيلهم الدراسي ضدا على التماطل المستمر والزحف الذي يطال حقوقهم.

وبعد تنظيم تجمعات عامة وطنية تقريرية موازية زمانا ومختلفة مكانا شملت كل كليات الطب وطب الأسنان فرضوا بعدها دعوتهم للحوار من طرف الوزارة لمناقشة الملف المطلي قبل أن يؤكد الطلاب على خروجهم للشوارع في وقفات وأشكال نضالية ناقشوا خلالها مخرجات الحوار مع الوزارة يوم 12 فبراير 2019 بالاضافة الى تنظيم إضراب وطني في نفس اليوم وخوض مقاطعة للدروس النظرية والتطبيقية والتدريب الاستشفائية باستثناء الحراسة بعموم كليات الطب بالمغرب والمستشفيات الجامعية والجهوية.

وقد أتت هذه الأشكال النضالية في سياق دينامية نضالية تعرفها جل القطاعات والحركات الاحتجاجية والنقابية المتمثلة في النقابات التعليمية والعمالية التي خاضت إضرابا عاما يوم 20 فبراير 2019 مع مسيرة نضالية بمدينة الرباط وكذلك مسيرة وطنية دفاعا عن المعتقلين السياسيين يوم 23 فبراير 2019، هاته الاحتجاجات التي تميزت باتساع رقعتها واشكالها التنظيمية المتميزة سواء

“ لقد واصل طلبة كلية الطب والصيدلة وطلبة الاسنان بالمغرب نضالاتهم دفاعا عن مطالبهم النقابية المشروعة المتعلقة بتحصيلهم الدراسي ضدا على التماطل المستمر والزحف الذي يطال حقوقهم ”

الثقافة والتغيير

"في فضيلة الوفاء"

نورالدين موعايب

الوفاء قيمة نفيسة، تثنى العلاقات الاجتماعية، بل إن الضرورة لتدعو إليها في أغلب الأحيان. وقد يتحرك مجاورا الوفاء (بفتح الهمزة) مجموع (بضم العين) قيم أخرى نظير: الالتزام الذي مثل إحدى دعائم الفلسفة الوجودية، بعد أن بات مطروحا بجدية في نقاشات المجتمع العمومية. وربما اعتبر (بضم التاء وكسر الباء) أس الأخلاق وأساس الواجب. يمكن أن ألامسه في الحقل السياسي الشعبي، أو بإيجاز شديد، الوفاء كما يتمثله الرفاق الأحمر(بضم الحاء). إنه ذلك التعاقد الثنائي، الضمني / الصريح، الذي لا يتقدم، ولا يتأخر، فلا يساوم (بكسر الواو) ، ولا يساوم (بفتحها). ويحاور الوفاء حينئذ أسرار ولو كلف ذلك التضحية بمختلف أطيافها.

والسياسي التقدمي، الوفي، هو ذلك المناضل الحازم، الحاسم "ثابت القلب والقدم"، الصامد وكلما حقق فتحا من الفتوحات، اتسعت أحداق الجماهير الشعبية. يذكر لنا كيف رفض الرئيس السابق "موخيك" أن يتقاضى أجرا يفوق ما يتقاضاه أي فرد من أفراد شعبه.. وحين سئل عن دواعي رفضه، أجاب: (سأفي لأولئك الذين صوتوا لصالحه بأن أكتفي بالمبلغ الذي يتقاضاه المواطن العادي: حوالي 4000 من الدراهم المغربية)، ولقب "أفقر رئيس دولة في العالم".



..وبما أن مفهوم الوفاء في السياسة لم يحدد تحديدا جامعا مانعا، كما يقول المناطقة، فإنني أستبعد من بؤرة اهتمامي المعنى الذي ورد في موسوعة لالاند الفلسفية حيث اعترف بأن الولاء بالمعنى الحقيقي: الولاء لسيد إقطاعي، لسلطة معتبرة، شرعية: المولى المخلص، أو الخادم الأمين..* *تعريب خليل أحمد خليل. منشورات عويدات، بيروت/ باريس. ط: 2001. 02. ص: 791.*

بناء على ما سبق تبدو مقولة "ميكيايلي": (لا أخلاق في السياسة..). محوجة إلى فضل تأمل ممتد وطول أناة.. فالظاهر أننا لا نضع السياسات جميعها في خندق واحد، وإلا كيف نميز السياسات التقدمية، والسياسات الرجعية، الحكم الديمقراطي، والحكم الديكتاتوري والحكم الشيوعي...؟

وأستثنى أيضا الوفاء بمفهوم المتصوفة، إذ يحل المرید في الشيخ، فيسلب الأخير الأول إرادته، فيتماهى الاثنان، كأنما هو منوم تنويما مغناطيسيا موعلا في الزمكان.

الوفاء، نحو ما أتصوره، هو البوصلة أو خارطة الطريق، التي تقي المناضل اليساري التيه (بفتح الهاء)، وضرب أخماسه في أسداسه. ومن باب السماء فوقنا، والأرض تحتنا، أن هذا الوفاء من خصوصيات طبقة معينة، هي الطبقة العاملة، ومن يلتف حولها من عموم الكادحين الشرفاء.

محكيات الطاكسي في زمن كورونا 8

يوسف الطالب

العاطفي بالصغيرين لتركت العمل عندهم، فمشغلها السابق لا يتوقف عن الاتصال بها للعودة للعمل حيث كانت، تقول أنه يشكو من ارتباك في سير العمل وارتفاع شكايات عملاء المصنبة القلائل بعد مغادرتها لها.

تسعى سليمة بادعاء أنها مربية تضادي الحرج الناتج على كونها تدرجت من رئيسة مغسل إلى خادمة بيوت، فقد أدى إغلاق الفنادق السياحية بمراكش إلى تراجع الطلب على خدمة تصبين الأفرشة والأغطية وأغطية موايد الأكل والأرائك والزرابي وبدلات المستخدمين، عمد مالك المصنبة بسبب ذلك إلى إغلاقها كلية في مرحلة أولى، وعندما أعاد فتحها بعد رفع حالة الحجر الصحي، قلص عدد المستخدمين إلى أقل من الثلث، كان أحمد ضمن المحتفظ بهم، في حين سرح سليمة وآخرين، حين حاولت استعطافه وثنيه عن القرار، دعاها لأن تحمد الله أن التوقيف لم يشملها معا، فقد راعى وضعهما، يقسم بأغلظ الأيمان أنه إنما أعاد فتح المصنبة إلا لقلقه على مصير العمال، كانت سليمة أقدم العاملات المكلفات بغسل الأثواب الخفيفة، سنوات الأقدمية ودقتها هي وتركيزها في العمل جعلها تحظى ببعض الامتياز عليهن، تتفحص الأثواب أثناء مرحلة الكي مليا لنلا تعود إلى العملاء وبها بضع، وفي حال ما شابتها شائبة، تأمر بإعادة غسلها، أما ما يحتاج منها لرتق أو إصلاح عقدة أو سحب فكانت تحوله إلى المكلفين بذلك، وكان الرجال من يتكلفون بغسل الزرابي والأرائك.

كانت عادة أحمد أن يمر في طريقة على البيت حيث تعمل زوجته ليقلها خلفه على الدراجة إلى البيت، وإذا ما كانت لا تزال منشغلة، تجعله يدخل من الباب الخلفي المؤدى إلى المطبخ مباشرة، تجلسه إلى طاولة، وتقدم له بعضا مما فضل على غداء عائلة مشغلتها سامية، في الحقيقة كانت تعتمد دائما التأخر في إنجاز بعض المهام المنزلية، إذ كان ما يتناولها زوجها هناك يعرضها من مصاريض وتعب وجبة العشاء بالبيت، كانت سامية وزوجها على علم بذلك ولم يبديا قط أي اعتراض، فقد تطوع أحمد في أكثر من مرة لإنجاز بعض المهام بالبيت، أصلح تسربات ماء، وزرع شجيرات جديدة اشترتها سامية، وغسل السيارات مرارا وأزال من مياه حوض السباحة أوراق الأشجار الميتة الساقطة فيه.

أدوات البناء، حتى الإنسان للإيجار، صباحا حتى العصر، يصطف الرجال عارضين قوة عملهم للبيع، وبعد المغرب تقطع نسوة بأحمر شفاه فاقع المكان جيئة وذهابا، يكون عمال البناء وعارضو قوة العمل قد أنهوا عمل يومهم وتحصلوا على أجره، وتبحث النسوة المتجولات هناك على نيل حصتهن منها، ينعطف يسارا، وبعد دقيقتين يتغير ذلك العالم الفوضوي، تستقبلك مصحة بواجبتها ولوحاتها الاشهارية البادخة، منذ اتخاذ قرار بتحرير الاستثمار في قطاع خدمات العلاج، والذي صاحب خفضا للغلاف المالي المخصص من الميزانية العمومية للصحة، نبتت مصحات في كل مكان من المدينة، حتى في الأحياء الشعبية حيث لا توجد حافلة نقل عمومي، بنيت مصحات خاصة. يواصل أحمد سيره عبر طريق تمتد بين حيين مما سرى نعتها براقية، يسارا حي لالة حية، ويمينا حي المصمودي، مرور كل حامل لعلامات الغربية الاجتماعية عن المكان، يجعله يحس أنه تحت مراقبة أعوان الحراسة الخاصة وكاميرات المراقبة المثبتة على كل منزل، يخيل إليه أن الكلاب أيضا مدربة ضد رائحة الفقر.

كانت سليمة زوجة أحمد تعمل خادمة بإحدى الضيالات بحي المصمودي، حين تسأل عن عملها، ترد أنها مربية يأتونها مشغلاها على ابنهما وبنتهما، تقول أنها تسهر على كل ما يخصهما من ترتيب غرفتيهما واستحمامهما وتغيير ملابسهما وإنجاز واجباتهما المدرسية، تزعم أن السيدة سامية وزوجها عمادا منذ تعرفا عليها وهما يتمسكان بها ولا يقبلان طلبها الرحيل الذي فاتحتها فيه أكثر من مرة، وكلما فعلت زادا من الحوافز لجعلها تصرف النظر عن فكرة ترك العمل عندهما، لقد وجدا فيها أفضل من يؤمن على ابنيهما، إلى خصال الثقة والأمانة التي تتمتع بها، يضاف ما تتسم به من ضبط وتنظيم في عملها، فسليمة لا تترك عملا إلا بعد إنهائه، وإن كان ما يمنع ذلك في ساعته، دونته في مفكرتها التي تحتفظ بها في جيبها، عملها المنظم هو نقطة قوتها حتى في عملها الذي كانت تشغله قبل أن تنتقل إلى بيت السيدة سامية، تقول سليمة أن تمكنها من الرياضيات والفرنسية وشخصيتها المشحونة بالطاقة الايجابية يجعل مشغليها يفضلان أن يتأثر الطفلان بها، ولولا تعلقها

استوت الزبونة التي استوقفتها على المقعد الأمامي وأطلقت تهيدا عميقة أنهتها بحوقلة، لكز العداد ودفع محول السرعة، توقف فضوله عند تنهيدة السيدة الجالسة جواره، لا بد أن تكون وراءها قصة تستحق أن تروى، لكنه تردد في جعلها تحكي، قصص الناس تتعب قلبه وتفقدته متعة الحياة، تجعل جهوده في إقناع نفسه أن فيها ما يبهج تذهب سدى، هو في حاجة إلى شيء تافه يطرد حالة المزاج العكر التي تغشاها، مد يده إلى جهاز الراديو وشغله، جال على المحطات المتاحة، مذياع يتلاعب بصوته ليسلي المستمعين، مخدوعة تريد اختبار وفاء حبيبها بعدما ضبطت رسائل غرام مع أخريات على هاتفه، صب لم تعد محبوبته ترد على مكالماته، طبخ، مودا، تجميل، تغذية بلا بلا بلا بلا... كل ذلك لا يجعله يصرف النظر على التنهيدة، شيطانه الصغير لا يطاوعه، لقد أصبح يخرج مطاردا القصص أكثر ما يسعى إلى تأمين مصروف يومه الموالي، أي ورطة هذه التي ورط فيها نفسه مع هذه المحكيات، صار كصياد علق في شباكه التي نصبها هو نفسه، حين بدأها كانت مجرد فكرة لتنشيط حائطه الفيسبوكي وإمتاع صديقاته وأصدقائه، هاهو اليوم يجني شر أعماله، تماما كما يدخل الياغع السجارة الأولى للاستمتاع والتظاهر حتى يجد نفسه مدمنا، وتستحيل المتعة معاناة.

- ياك لا باس مالكي كتسوطي غير بوحدك؟

كان السؤال كضغطة على زر التشغيل. لم يكن استيلاء لصوص على دراجة زوجها النارية قبل أسبوعين والتي كانا يستعملانها في تنقلاتهما إلا مقدمة لمحكية جديدة تبدأ أيضا مذ حطت كورونا رحالها بين ظهراينا.

كعادته، يغادر أحمد زوج سليمة عمله في المصنبة الصناعية الكائنة بسيدي غانم على الساعة الخامسة مساء، يمر في طريقه إلى حيث تعمل زوجته عبرمدارة سوق العواد بين سوق السيارات المتلاشية ودوار شعوف، فوضى عارمة، وفضاء يشكو قلة عناية الباعة يعرضون سلعا مختلفة، خضرا وفواكه وأواني مطبخية وملابس جديدة ومستعملة، محلات بيع مأكولات وجزارة ومشاوي تملأ الفضاء دخانا، كل شيء هنا للإيجار شاحنات وسيارات نقل الأمتعة وآليات الحضر



قطاع الصحة العمومي ببلادنا، وتركيزه لأهم الاشكالات والاختلالات واسبابها بدون شك سيستفيد معنا أيضا قراء الجريدة وتكون بذلك قد ساهمنا في تنوير الرأي العام الوطني لأن ضيفنا الكريم استطاع ان يضع الأصبع على مكامن الداء بهذا القطاع الحيوي بالنسبة لجماهير شعبنا الكادحة.

تستضيف الجريدة في ملفها الخاص بهذا العدد الأستاذ الباحث بكلية الطب مراكش سماني عبد الرؤوف وهو طبيب مختص في جراحة النساء والتوليد ورئيس مصلحة أمراض النساء والتوليد بالمستشفى الجامعي بمراكش. وإذ نشكر الرفيق عبد الرؤوف سوماني على تلبيته الدعوة فإننا استفدنا من اجوبته القيمة وتحليله العلمي لواقع

هذا العنصر ماديا ومعنويا

فعلى المستوى البشري لا زال الخصائص مذهلا، 11204 طبيب بالقطاع العام، 20827 ممرض و 4142 قابلة. طبيب واحد ل 1172 مواطن، و ممرض ل 1172 مواطن، ناهيك عن مشكلة التوزيع الجغرافي لاسيما في المناطق النائية. في ظل هذا الوضع الكارثي جاء نظام التغطية الصحية (الراميد)، وبالرغم من حيث المبدأ يبقى من حق المواطن في الولوج للعلاج والدولة هي المسؤولة عن ضمان هذا الحق الا ان نظام الراميد لم تواكبه الاصلاحات الضرورية لانجاحه، فضعف الميزانية المخصصة له وضحالة البنية التحتية وكذا العامل البشري المتدهور جعل كل المستشفيات تعرف اكتظاظا بالمرضى وأصبحت المواعيد تفوق السنة في بعض الحالات.

في ظل هذه الأحوال ونتيجة تدرج الأوضاع في القطاع الصحي ووفقا لتوجه الدولة الليبرالي، عمدت هذه الأخيرة في خطوة جديدة لحل مشكل الصحة ببلادنا إلى ماسمي الانفتاح على الراسمال الأجنبي وفتح المجال امام المؤسسات الصحية العالمية للعمل والاستثمار في القطاع الصحي.

كما فتحت الدولة الباب للخصائص للاستثمار في المصحات الخاصة مما يجعل صحة المواطن عرضة للبيع والشراء

كما اعلنت الدولة عن فتح مزاولة الطب للأجانب علما انه في السنوات الماضية أعلن عن الرفع من عدد الطلبة في كليات الطب وطب الاسنان الا ان هذا لم يكن كافيا لتكوين العدد الكافي من الاطباء، نظرا لعدم توفر البلاد على العدد الكافي من الأساتذة في كليات الطب وهروبهم للقطاع الخاص بسبب ظروف العمل المتردية بالمستشفيات الجامعية، وهزالة الأجور مقارنة بالقطاع الخاص.

وعلى الرغم من النقص في تكوين الاطباء بالمغرب فإن عددا مهما منهم يختارون الهجرة ومغادرة البلاد كما جاء في تقرير لمجموعة العمل الموضوعات المكلفة بالمنظومة الصحية بمجلس النواب حيث جاء في التقرير أن 7000 طبيب قرروا الهجرة بينما لم يكن العدد يتعدى 603 سنة 2018. كما أرجع التقرير سبب هجرة الاطباء الى عدة عوامل منها غياب التحفيزات المادية وضعف التكوين المستمر.

وفيما يخص التكوين المستمر للأطباء فلا يوجد برنامج وطني واضح، كما هناك على الطبيب البحث على تكوينات مستمرة في مجال اختصاصه بشكل فردي او عبر الجمعيات الطبية وعلى حسابه المادي الخاص أو بواسطة بعض المختبرات الصيدلانية.

أما عن الممرضين وتقنيي الصحة فزيادة عن عددهم القليل مقارنة باحتياجات القطاع، فهم يعانون من هزالة الرواتب وساعات العمل الكثيرة زد على ذلك عدم وجود أي برنامج للتكوين المستمر، وهزالة رواتبهم يضطر البعض منهم للعمل في المصحات الخاصة بساعات اضافية لسد عجزهم المادي على حساب راحتهم وسعادة أسرهم.

في الخلاصة يجب القول أن السياسة الصحية ببلادنا لا تختلف على جل سياسات الدولة في اختياراتها الليبرالية والرفع من مستوى التطبيب على الدولة أن تكون لها إرادة سياسية تعنى بالشعب المغربي، ان تنهج حكاما جيدة، أن تعيد النظر في الموارد البشرية والمالية، أن تجعل من القطاع العام والجامعي قاطرة للرفع من مستوى التطبيب والبحث الطبي.

القطاع العام والخاص.

2 يطرح الواقع الذي يعيشه المواطنون في المؤسسات الاستشفائية التساؤل المشروع حول المعطيات الخاصة بالتأطير والتجهيز الصحي وتدبير الخدمات الصحية، ما دور هذه المعطيات في نقص الخدمات التمرضية والتطبيبية؟

يعاني 21% من المغاربة من مرض مزمن واحد على الأقل، ويبلغ معدل وفيات الأمهات 62.6 وفاة لكل 10000 ولادة حية.

1 قطاع الصحة العمومية يمثل إحدى الخدمات الأساسية التي تندرج في دور الدولة الاجتماعي، هل تعكس تطورات السياسة الصحية هذا الدور؟

عرف قطاع الصحة بالمغرب اختلالات مزمنة نتيجة الاختيارات السياسية التي اعتبرت هذا القطاع غير منتج، رغم ان هذا القطاع يعتبر من القطاعات الحساسة لارتباطه بصحة المواطن، فهو يضمن حقا اساسيا من حقوق الانسان الذي هو الحق في الصحة.



كما يبلغ سوء التغذية المزمن لدى الأطفال 15% وتصل هذه النسبة الضعف بالوسط القروي.

فيما تصل وفيات الأطفال الى 18 وفاة بين كل 1000 ولادة قبل وصولهم سنة من العمر و 22 في الألف قبل بلوغ السنة الخامسة.

هذه بعض الأرقام الرسمية للحالة الصحية في المغرب.

في المقابل يعرفا لقطاع خصا صا مذهلا فيما يخص البنيات التحتية حيث لا يتوفر المغرب الا على سرير واحد لكل 1381 مواطن مقابل تونس 2.2 سرير واوربا 7 اسرة. كما لا يتوفر المغرب الا على خمس مراكز استشفائية جامعية واثنين في طور البناء، هذه المراكز تعاني بدورها من ظروف عمل مزرية نتيجة النقص الحاد في الوسائل اللوجستية والوسائل التقنية البيو طبية التي لا تتواكب والتطور التكنولوجي الحديث الذي يعرفه الطب الحديث، الشيء الذي يؤثر سلبا على علاج المرضى من جهة وتكوين الاطباء والممرضين من جهة اخرى.

كما لا يتوفر المغرب الا على 100 مستشفى عام و 39 مستشفى متخصص و 2689 مركز صحي بمعدل مؤسسة لكل 1200 نسمة بالقرى و 4300 نسمة لكل مؤسسة بالمدن. معظم هاته المؤسسات تعاني من تدهور في بنائيتها ونقص مهول فيمواردها البشرية حيث ان معظم المراكز لا تتوفر الا على طبيب وممرض وغياب جل وسائل العلاج.

3 يمثل العنصر البشري حلقة مهمة في سلسلة الخدمة الصحية العمومية، مما يفرض الاهتمام بالتأهيل الفعال لهذا العنصر، ما واقع التكوين التمرضي والطبي، وما هي ظروف

في سنة 2017 كشفت دراسة قامت بها المجلة البريطانية الطبية لانسيت (lancet) جاء ترتيب المغرب 133 من اصل 195 بعد الجزائر تونس وليبيا. هذا التصنيف يؤكد تخلف السياسة الصحية بالمغرب.

ولعل عدم تأهيل النظام الصحي راجع لضعف ميزانية الوزارة الوصية على القطاع والتي لا تتجاوز 6% من الميزانية العامة للدولة في حين ان منظمة الصحة العالمية تتحدث عن 12% كحد ادنى. هذه الميزانية لا تغطي سوى 40% من المصاريف الاجمالية.

ولازالت الاسرة المغربية تساهم ب 50% للتطبيب في حين ان المعايير الدولية تحدد هذه المساهمة في اقل من 25%.

ولقد كشفت جانحة كوفيد السنة الماضية بشكل لافت عن هشاشة الوضع الصحي العمومي ببلادنا نظرا للضعف المادي وهشاشة البنية التحتية وهزالة الموارد المالية حتى اصبحت الاختلالات هي القاعدة وليس الاستثناء. وهذا ما اقر به وزير الصحة عند قوله ان القطاع لا زال يعاني من اختلالات عديدة، سواء من حيث الخدمات الصحية، ظروف العمل، عدم كفاية الطاقة الاستيعابية بالمراكز الاستشفائية ونقص في المعدات الطبية.

المشكل الاول هو عدم وجود ارادة سياسية للنهوض بالقطاع وتوجيه الاهتمام بالقطاع الخاص بدل القطاع العام. وذلك ناتج عن توجه الدولة السياسي الذي لا يتماشى مع تطلعات الشعب المغربي. هذا التوجه الذي يسعى لجعل القطاع الخاص هو القاطرة، مما دفع بخلق العديد من كليات الطب الخاصة ومراكز استشفاء خصوصية وهذا ما سمي اتفاقية شراكة بين

من وحي الأحداث

الأنظمة الرجعية في تسابق وتنافس حول التطبيع المذل

التيبي الحبيب

زار بلادنا وزير الحرب في الكيان الصهيوني في إطار استكمال مسلسل التطبيع في حلقاته الجديدة. تميز التطبيع في عهد الحسن الثاني بالسرية ومن خلال أجهزة مكلفة بذلك لكن تأخذ أوامرها من دائرة ضيقة ومغلقة يشرف عليها رئيس الدولة مباشرة وابتداءً مسلسل التطبيع بالسماح للحركة الصهيونية باستقطاب الجنود وجحافل المستوطنين للأراضي الفلسطينية من المجموعات اليهودية المغربية ومن جهة أخرى سلك النظام المغربي طريقة مختلفة في التطبيع مع الكيان الصهيوني وهي تدشين علاقات تعاون بين الأجهزة البوليسية والاستخباراتية بعيداً عن الاعين وعلى المستوى الاعلامي الشعبي والرسمي سهر النظام المغربي على تسويق وجه آخر نقيض بالمشاركة عبر كتيبة من الصباط والجنود ارسلهم للجولان للمشاركة في الحرب مع النظام السوري وفي ذات الوقت اظهار الاهتمام بالقدس وترؤس لجنة القدس مما مكّنه من لعب دور الوساطة بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية وتنظيم لقاءات بارض المغرب. مقابل هذه الخدمات حصل النظام على خدمات الصهاينة بدءاً برأس المهدي بن بركة على طبق من الفضة ودعم اللوبي الصهيوني في امريكا واوروبيا الغربية بالإضافة الى عقد صفقات السلاح والخبرة التجسسية على المعارضة السياسية ببلادنا.

لم يتغير جوهر موقف النظام في ما سيمى بالعهد الجديد من موضوع التطبيع لكنه سيتعمق ويتوسع أكثر ليخرج من دهاليز الأجهزة السرية الى العلن المستفز لمشاعر الشعب المغربي الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية بل يعتبرها من صميم عقيدته الدينية وذلك منذ القرن 12. قبل الوصول الى هذا المستوى باد النظام الى اشاعة فك الارتباط مع القضية الفلسطينية بتجميد أنشطة لجنة القدس وباشاعة خطاب تازة قبل غزوة مع السماح بالانفتاح الاقتصادي والصناعي والزراعي على التجربة الصهيونية وصولاً للتطبيع الثقافي وبعث الوفود المختلفة من صحفيين واساتذة جامعيين وفنانين وافراد ممثلين لجمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها بعض المنتسبين للحركة الامازيغية في شقها الرجعي الشوفيني المتخلف.

في السنوات الاخيرة وبقيادة ادارة ترامب تم اعتماد التطبيع مع الكيان الصهيوني كراس الرمح لمحاربة امتداد السيرة الثورية التي اندلعت بالمنطقة. حدث التحالف بين الأنظمة الخليجية بقيادة السعودية وفي تحالف مع الكيان الصهيوني وتزكية امريكة فكانت ما سميت بصفقة القرن تم فيها التطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني وشاركت بعض الجيوش العربية مع الجيش الصهيوني في المناورات او في الحرب على اليمن. بالنسبة للنظام المغربي السباق للتطبيع لن يقبل ان يكون في مؤخرة المطبعين ولذلك اطلق هذه الموجة الجديدة والغير المسبوقة حتى في الشرق فبعد مع وزير الحرب تفاهات عسكرية وامنية تربط رسمياً وعلنياً الأجهزة العسكرية والمخابراتية بعلاقات التعاون القوي ومصالحة الطرفين.

قرار وزارة التربية الوطنية يعمق انتكاسات المنظومة التعليمية

محمد شاعر

التعليمية، وتدبير التعليمات التي تأتي أحياناً حتى من السلطة المخزنية المحلية. إن شروط القرار بعيدة عن الجودة لأن مكونات المنظومة المعنية بالجودة لا تهتم الوزارة بتحسينها، ولذلك فإن غايات القرار بعيدة عن المزايم التي تدعيها الوزارة، إنها غايات بعيدة عن تجويد التعليم، وأولها توجيه أنظار الأساتذة والمقبلين على المباراة عن مشكل التعاقد ليصبح المشكل في شروط المباراة عوض نظام التعاقد المشؤوم، وثانيها الاستفادة من الأطر التي ستجتاز المباراة ولم تستكمل الثلاثين سنة في ضخ مساهماتها لمدة طويلة في صناديق التقاعد الذي لا شك ان الدولة تخطط ليصبح السن المحدد له 65 سنة، مما يعني مساهمات كبيرة مقابل استفادة ضعيفة، وحرمان البالغين أكثر من ثلاثين سنة لأن استفادة صناديق التقاعد من مساهماتهم ستكون أقل. إن مثل القرارات المحاسباتية في قطاع التعليم لا يمكن أن تؤدي إلا مزيد من الانتكاسات للمنظومة.

هو صدور القرار عشية المباراة، ذلك أن الشروط لم يكن متعاقد عليها من قبل مع المترشحين، وإلا، كان لابد من تغيير هذه الشروط فيجب أن يكون المترشح عالماً بها في سنوات دراسته للاستعداد لها وفقها، ثانياً، وفي مضمون الشروط، ادعى وزير التربية الوطنية أن الهدف هو جودة التعليم، نقول للسيد الوزير أن زعمك مردود عليه ويمكن أن يرد عليه تلميذ في الإعدادي يفتقد لكرسي صالح للجلوس، ويرد عليه مدرس يفتقد أحياناً حتى للطباشير للقيام بعمله، ويرد عليه مدرس آخر يضطر لأن يصلح من ماله الخاص أبواب القاعات الدراسية أو يصبغ جدرانها، يرد عليه مفتش لا يجد قاعة مناسبة للقيام بعمله التاطيري، يرد عليه الشعب بأن جودة التعليم في جودة ظروف عمل المدرس، وجودة تعليم التلميذ في مناهج تحفز على التفكير والابداع والنقد والابتكار وليس على مناهج الإخضاع والجمود الفكري والتدبير اللاديمقراطي للمؤسسات

في الوقت الذي كان فيه المعطلون ينتظرون الإعلان عن مباراة ولوج قطاع التعليم بأسلاكه المختلفة ووظائفه، طلعت الحكومة المخزنية من خلال وزارتها في التربية الوطنية، ودون سابق إنذار، بقرار غريب يتناقض مع الحق في الشغل لكل المواطنين المغربية، ويحرم الآلاف من المعطلين من حقهم في الشغل على أساس المساواة وتكافؤ الضرع بين جميع المغربية. فعلى الرغم من أن القانون بخصوص مثل هذه المباريات ينص على الترشح إليه بالنسبة لجمع المغربية في حدود سن الخامسة والأربعين ودون شرط الميزات المحصل عليها في البكالوريا أو الإجازة، فإن الوزارة قررت، وبشكل مفاجئ وفي وقت كان العديد من الشباب المعطل يستعد للمباراة، شروطاً لا قبل لئات الآلاف من المعطلين بها، ومنها أ، يكون المترشح حاصل على ميزة في البكالوريا والإجازة، وأن يقل عمره عن ثلاثين سنة. إن قراءة سريعة للقرار وشروطه تبين إجحافاً وظلماً للحكومة في حق أبناء المغربية، وأول جوانب الظلم

الانتخابات بليبيا ورهانات قوى الهيمنة

عبد الواحد ناجم

خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية) واستعمال الأرض الليبية كحاجز ومحجز للمهاجرين الأفارقة... إلى إدخال ليبيا "مستقرة" لنادي المطبعين، تعزيزاً للمشروع الصهيوني-أمريكي، دون أية عراقيل.

وليس صدفة أن يصدر مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات نفس اليوم "24 نوفمبر" سويغات قليلة بعد اجتماع مجلس الأمن، القرار رقم (79) بشأن استبعاد 25 من ضمن 97 مترشحاً للانتخابات الرئاسية وعلى رأسهم نجل القذافي سيف الإسلام المدعوم روسياً. ومرشح الإسلاميين عبد الحميد ديبية رئيس الحكومة المؤقتة، المدعوم تركيا قد يطاح به عن طريق الطعون القضائية التي سيتم البث فيها قبل 7 دجنبر المقبل.

نتيجة ذلك وبسبب مخلفات العهود السابقة. يبقى مصير الشعب الليبي مرهون لدى القوى المعادية لمصالحه والمناهضة لتحرر الشعوب، في غياب قوى منظمة قادرة على مواجهة الواعية للامبرياليات وأذئابهم، أمام الآفاق المغمومة.

إقرار من المبعوث الأممي، والذي قدم استقالته قبل أسبوع، بتعقد الوضع، رغم المحاولات الحثيثة المبدولة من أمريكا وفرنسا وألمانيا وبعض حلفائهم، في الملتقيات والمؤتمرات والكواليس... التي كان آخرها مؤتمر باريس حين حضرت نائبة الرئيس الأمريكي كامبلا هاريس شخصاً من أجل الضغط بقوة على "الفرقاء الليبيين" وداعميهم لعدم "عرقلة الانتخابات".

كل هذا بعد عشر سنوات من النهب المنهج لثروات ومقدرات الشعب الليبي، مع تركه ضحية الحروب والصراعات المسلحة الدائرة بين الجماعات المسلحة الميليشيات والمترزقة (التي يتم تغذيتها بالنزاعات والنزاعات القبلية والإثنية..) بالوكالة عن الأطراف الأجنبية المستفيدة من الفوضى واللا استقرار في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. حيث يرجح بعض المتابعين العارفين بالشأن الليبي والإقليمي بأن خطة "خارطة الطريق" في أجندة هؤلاء، تروم بالإضافة إلى المزيد من الاستحواذ على الأرصدة والأصول "المجمدة" والثروات النفطية

أكثر من عشرة سنوات مرت على الإطاحة العسكرية بنظام معمر القذافي من طرف القوى الامبريالية مستخدمة في ذلك سطوتها على مجلس الأمن الدولي، ولا زالت قرارات هذا الأخير تتناسل في سبيل تحقيق أطماع ومصالح تلك القوى وبعض أذئابها.

ففي اجتماعه ليوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021م، تداول المجلس في تطورات الأزمة الليبية وعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وخاصة الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في 24 أكتوبر المقبل (بقرار ذات المجلس رقم 2571 "2021" بتاريخ 16 أبريل 2021). حيث قال يان كوبيتش مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا في تقريره الذي تلاه خلال ذلك الاجتماع "إن المناخ السياسي في ليبيا حول الانتخابات لا يزال شديد الاستقطاب"، ولكنه "حذر من أن عدم إجراء الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانقسام والصراع". ودعا "المجتمع الدولي إلى أن يظل متحداً في دعمه للانتخابات". ويعتبر هذا